INTOSAI

المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

يـــــوليـــــو 2001

July 2001

المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

تموز ٢٠٠١

المجلد (٢٨) العدد الثالث

حقـوق الطـبع :- ٢٠٠١ . مؤسسـة المجلـة الدولـية للرقابة المالية الحكومية

تنشر المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية على أساس ربع سنوي:- يناير (كـانون الثاني) ، أبريل (نيسان) ، يوليو(تموز) ، أكتوبر(تشرين الأول) ، فـي طـبعات باللغـات العربـية ، والإنكليزية ، والفرنسية ، والألمانية، والإسـبانية باسـم المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوسـاي) . وقد كرست المجلة التي تعتبر المجلة الرسمية الناطقة بلسان الانتوسـاي ، لتحسين إجراءات وأساليب الرقابة المالية الحكومية . وتعبر الآراء والأفكار التي تنشر فيها عن آراء وأفكار رؤساء التحرير أو الأفراد الذيـن يسـاهمون فـيها ولا تعكـس بالضرورة وجهات نظر المنظمة أو سياسـاتها . ويرحب رؤساء التحرير بالمقالات والتقارير الخاصة والأنباء التي تقدم إلى المحلة، ويتعين إرسالها إلى مكاتب التحرير الموجودة بمكتب المحاسبة العامة الأمريكي على العنوان التالي:

US General Accounting Office, Room 7806,441G Street , NW, Washington , D.C, 20548, USA (Phone :202-512-4707. Facsimile: 202-512-4021, Email : <chases@gao.gov>) .

ونظـرا لاستخدام المجلة كأداة تعليمية ، فان المقالات التي يحتمل قبولها اكـثر مـن غيرها هي تلك التي تعالج جوانب عملية للرقابة المالية على القطـاع العـام ، وتشمل هذه الجوانب دراسة الحالات التطبيقية والأفكار التي تتعلق بمناهج بحث جديدة في مجال الرقابة المالية ، أو تفاصيل حول بـرامج التدريـب الخاصـة بالرقابة المالية هذا ، ولا تعتبر المقالات التي تتناول أساسا جوانب نظرية مناسبة للنشر في هذه المجلة .

وتـوزع المجلـة على جميع الأجهزة العليا للرقابة المالية في جميع أنحاء العالم ، والذين يشاركون في أعمال منظمة الانتوساي .

أمـا البقية فيمكنهم الاشتراك في المجلة مقابل خمسة دولارات أمريكية في السنة . وينبغي إرسال الشيكات والمراسلات للحصول على أي من الأعداد بالبريد إلى مكتب إدارة المجلة على العنوان التالي:

P.O.Box 50009,Washington DC 20004 USA

وتجـري فهرسـة مقالات المجلة في فهرس المحاسبين الذي ينشره المعهد الأمريكـي للمحاسبين العامين القانونيين ، كما تدرج في محتويات الإدارة . وتنشر مقتطفات من بعض المقالات المختارة في النشرات التالية :

Anbar Management Services, Wembley , England , and University Microfilms International, Ann Arbor , Michigan, USA.

الافتتاحية	١
انباء موجزة	٣
ندوة اخصائيي التدريب لمبادرة تنمية الانتوساي	٦
مؤتمر الأربوساي	٩
نبذة رقابية – كوريا	١٢
تقارير منشورة	١٥
انباء الانتوساي	١٦

رؤساء التحرير

فرانس فيدلر ، رئيس محكمة الرقابة ، النمسا

شيلا فراسر، المراقب العام ، كندا

محمد رؤوف النجار ، الرئيس الأول لدائرة المحاسابات ، تونس

ديفيد .م . وكر، المراقب العام للولايات المتحدة الأمريكية

غلودسبالدو راشيان اوزغاتيغ، المراقب العام ، فنزويلا

رئيس مؤسسة المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

ليندا ل . ويكس (الولايات المتحدة الأمريكية)

رئيس التحرير

دونالد آر . دراخ (الولايات المتحدة الأمريكية)

مساعد رئيس التحرير

ليندا . ج. سيليفاغ (الولايات المتحدة الأمريكية)

المحررون المساعدون

مكتب المراقب العام (كندا)

ديباك انوراغ (الاسوساي–الهند)

لوزين سيكالو (السباساي –تونغا)

ميشيل سي جي بينتر (الكاروساي–ترينداد وتوباغو)

السكرتير العام لليوروساي (اسبانيا)

خميس حسني (تونس)

يديرا اسبينوزا مورينو (فنزويلا)

السكرتارية العامة للانتوساي (النمسا)

مكتب المحاسبة العامة الأمريكي (الولايات المتحدة الأمريكية)

الانتاج / الادارة

سوبرينا تشيس (الولايات المتحدة الأمريكية)

التمويل

مكتب المحاسبة العامة الأمريكي

أعضاء المجلس التنفيذي للانتوساي

- غوليرمو راميرز ، رئيس محكمة الحسابات ، الارغواي
- جونغ نام لي،رئيس مجلس الرقابة والتفتيش ، كوريا ، نائب رئيس أول
- توفـيق ابراهـيم توفـيق ، وزيـر أول ورئيس ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية ، نائب رئيس ثاني
- فرانز فيدلر ، رئيس محكمة الرقابة لجمهورية النمسا ، أمين عام
- أراه آرمسترونغ ، مدير الرقابة ، انتيغا وباربودا
- همبيرتو سوتو ، وزير–رئيس محكمة الحسابات ، البرازيل
- نيمون ماما ، وزير مفوض ، الكاميرون
- شيلا فراسر، المراقب العام لكندا
- محمد جودت احمد الملط ، رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات ، مصر
- هيدا فون ويدل ، رئيس محكمة الرقابة ، المانيا
- ف . ك شنغلو ، المراجع العام والمراقب العام ، الهند
- عبد الصادق الكلاوي ، رئيس المجلس الأعلى للحسابات ، المغرب
- جارني مورك ايدام ، مراقب عام ، النرويج
- كارمن هيغونا دي غورا ، المراقب العام ، البيرو
- الفريدو جوس دي سوسا ، رئيس محكمة الحسابات ، البرتغال
- بوهيفا توبلونتوا ، مراقب عام – تونغا
- ديفيد م . وكر، مراقب عام ، الولايات المتحدة الأمريكية

التعامل ضمن عالم الاتصالات

بقلم ساسكيا ج. ستوفلنغ ، رئيسة محكمة الرقابة ، هولندا

السيدة ساسكيا ج. ستوفلنغ

معا لا شك فيه انه لابد للأجهزة العليا للرقابة من السير قدما مع التأثيرات التي تحدث في العالم خلال فترات قريبة . هنالك مجموعة من الأفكار المختلطة بشان التطور الإلكتروني ، و النجاحات والأزمات التجارية على حد سواء ، والإرباك الإلكتروني الذي يشغل بالي شخصيا فيما يتعلق بـ ما هي المؤشرات الهامة وما هي غير الهامة، وما يتعين علي نفسي الاستفادة منه لجهازي الأعلى للرقابة – كل تلك القضايا قد أوجدت بعض الانعكاسات التي أرغب أن تشاركونني بها . وقد يشبه ذلك لأول وهلة بالنسبة لنا جميعا، مثلما كان الحال بالنسبة لـ كولومبس عندما وطأت قدماه منطقة تكتشف لأول مرة .

قصة الطوب وأمور أخرى

قبل الانتقال إلى التحدث عن التطورات التكنولوجية الحديثة ، أود أن أقدم مثالا على تكنولوجيا قديمة جدا ، مع أنها لازالت مستخدمة ، ألا وهي صناعة الطوب . وإذا ما عدنا إلى عام ٥٠٠٠ قبل الميلاد ، لوجدنا أن الناس كانوا يبنون بيوتهم من الخشب ، والتراب ، والحجارة التي يجدونها أمامهم . وفي وادي نهر الميسوبوتاميا ، فإن مثل هذا الأمر ما لبث أن أوجد مشكلات بسبب عدم توفر ما يكفي من الخشب والحجارة . عندئذ لجأ سكان ميسوبوتاميا إلى استغلال منتجات الأراضي الوحلة والمبتلة ، مستخدمين التراب والطين والخيزران لبناء بيوتهم . ومن مثل تلك المواد قاموا بصنع قطع من الطين باستخدام أيديهم، وتركوها بعد ذلك لتجف بفعل أشعة الشمس . في البداية ، كانت القطع كبيرة وغير منتظمة ، وبمحاكاة الحجارة الطبيعية ، فقد أصبحت تلك القطع بعد فترة بسيطة اكثر انتظاما من حيث الشكل لأنها أصبحت تجف بشكل أسرع . وخلال نحو عام ٤٠٠٠ قبل الميلاد ، بدأ الناس باستخدام القوالب الخشبية في تشكيل الحجارة أو الطوب. ومع ذلك فقد استمر الأمر كذلك حتى حلول عام ٣٢٠٠ قبل الميلاد ، إلى أن اصبح الطوب يخبز في تنور .

وقصة الطوب تخبرنا أنه على الرغم من أن التكنولوجيا كانت موجودة طوال تلك الفترة الزمنية ، إلا أن عملية التطور من الحجر الطبيعي خلال مرحلة المحاكاة إلى منتج جديد حقيقي وهو الطوب المشوي قد استغرقت نحو ١,٨٠٠ سنة : والعامل الرئيس في تلك العملية هو نزوع العقل البشري لما هو معتاد (الميل لما هو معتاد) .

أمثلة مشابهة من العصر الحالي

المثال الأول هو من مكتبنا الرقابي، وهو قصة بطاقة عيد الميلاد ، ففي عام ١٩٩٩، قررنا أن نسير مع التطور ، وبمناسبة حلول الألفية الجديدة فقد قررنا أن نكون عصريين ومجددين من خلال استبدال معظم بطاقاتنا المطبوعة المرسلة عن طريق البريد إلى بطاقات مرئية ترسل عن طريق الإنترنت . حيث تم تصميم بطاقات مرئية إلى جانب البطاقات المطبوعة .

وبالنسبة لعيد الميلاد لعام ١٩٩٩/٢٠٠٠ فقد قمنا بإرسال ٤٠٠ بطاقة مرئية ، و ١,٤٠٠ بطاقة مطبوعة . وبالتأكيد فان هدفنا لم يتحقق . ولكن كان لدينا عذر مقبول – وهو أن قرارنا للحصول على جميع عناوين البريد الإلكتروني التي نحتاج إليها قد جاء متأخرا ، لذا فقد حاولنا مرة أخرى ، وبحسن نية ، في عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ ، حيث تمكنا من إرسال ١,٢٠٠ بطاقة عن طريق البريد الإلكتروني و ١,٤٠٠ بطاقة مطبوعة . وللمرة الثانية لم يتحقق هدفنا . وعلى الرغم من توفر جميع الوسائل لدينا ، إلا أننا لم نـنجح في إحراز مهمة كان من المفروض أن لا تكون صعبة المنال . ومرة أخرى فالعامل المحدد هو (الميل لما هو معتاد) . والمثال الثاني هو من المملكة المتحدة ، حيث وضعت الحكومة أهدافا طموحة من أجل إدخال التجارة الإلكترونية في الخدمات العامة . وقد كان الهدف هو زيادة المشتريات عن طريق البريد الإلكتروني بنحو ٩٠٪ في عام ٢٠٠١. على الرغم من أنه في عام ١٩٩٩ ، لم يتم التعامل الإلكتروني من خلال القائمة الحكومية لمنتجات تكنولوجيا المعلومات سوى مع أقل من ١٪ من الطلبات على البضائع والخدمات . ومن خلال أحد الزملاء فهمت بأن هذا الشراء لم يتم من خلال الانترنت ، بل من خلال التلفون . (الميل لما هو معتاد) . أما المثال الأخير فهو مرة أخرى من هولندا . ففي عام ١٩٩٧ عرضت سلطة الضرائب الهولندية على دافعي الضرائب خيار تعبئة نماذج ضريبة الدخل عن طريق الانترنت . وكما هو مبين في الشكل ١، ففي عام ١٩٩٧، كان هنالك ما يقرب من ١٥٪ من مجموع النماذج تم تعبئتها إلكترونيا ، وفي عام ١٩٩٨، بلغت النسبة ما يقرب من ١٨٪ ، وفي عام ١٩٩٩ ما يقرب من ٢٠٪ . (الميل لما هو معتاد) . جميع تلك الأمثلة الثلاثة تعلمنا نفس الدرس الذي تعلمناه من قصة الطوب ، فعلى الرغم من توفر الوسائل التكنولوجية ، إلا أن العوامل العاطفية أو العقلية أو الثقافية أو التنظيمية هي التي تحدد سرعة الإنطلاق. والتكنولوجيات الجديدة تضيف إمكانية جديدة إلى جانب الإمكانيات الموجودة ، ولكن قد لا تكون بالضرورة بديلة لها . وعلاوة على ذلك، فإن نسبة الاستبدال هي أبطأ مما يمكن للمرء توقعه . ويبدو أن نسبة التقدم في إدخال تطورات تكنولوجيا المعلومات في حياتنا اليومية تأخذ نفس المنحى . ففي الوقت الحالي ، يتحدث كل واحد منا عن التجارة الإلكترونية، والحكومة الإلكترونية ، والموازنة الإلكترونية ، تبييض الأموال الإلكتروني، والتحويلات الإلكترونية للأموال ، الضرائب الإلكترونية وغيرها . فهل حلت تلك محل ما هو موجود لدينا ، أم أنها في هذه المرحلة أضافت فقط إمكانية جديدة دون أن تضيف، حتى الآن، مدى كبيرا من الاستبدال (وتبعا لذلك بعض الأزمات التجارية) ؟ . تندمج المهام الكلاسيكية مع التطورات الإلكترونية تحت مجموعة من المصطلحات الإلكترونية : وقد تبدو حديثة ، إلا أنها في الواقع ليست بتلك الحداثة التي تظهر بها . وهنالك شيء آخر ، وهو مؤكد ، وهو أن جميع تلك المصطلحات الإلكترونية تثير الكثير من الارباكات الإلكترونية .

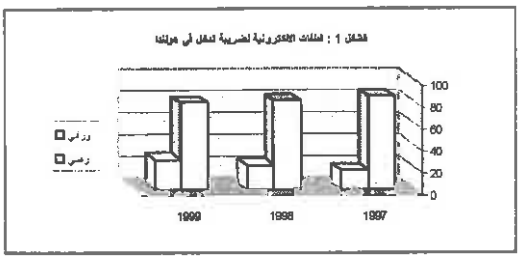

الحكومة الإلكترونية ، العولمة وأثرها على الحكومة

إن التعامل مع الانترنت لا ينحصر ضمن الحدود الوطنية – بل هو مجال عالمي . وعلى الرغم من أن عمليات العولمة قد بدأت منذ مدة طويلة ، إلا أنه من البديهي بأن التطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات قد أسهمت في تسريع العولمة ، وإندماج أسواق البضائع ، والخدمات ، ورؤوس الأموال ، والأعمال – واندماج المعلومات المتعلقة بتلك الأسواق . وضمن هذا التوجه العام ، فإن أثر ذلك على الحكومة يختلف باختلاف دور الحكومة موضع البحث . وللحكومات دور ثنائي يتعين عليها القيام به فيما يتعلق بتطورات تكنولوجيا المعلومات . فالحكومات هي أولا مستخدمة لتكنولوجيا المعلومات . ولو استطلع أحدنا الانترنت لوجد أن العديد من الحكومات تعرض خدماتها تحت عنوان الحكومة الإلكترونية . وبعرضهم لخدماتهم ونشر منتجاتهم على الانترنت تصبح الحكومات أكثر شفافية أمام مواطنيها .

هنالك أدب حديث يوفر أسلوبا متطورا بشأن استخدام الانترنت في جميع مجالات الخدمات ، بما في ذلك الخدمات الحكومية . وقد استخدمت الانترنت في البداية كوسيلة للنشر ومن ثم لتبادل المعلومات . وبعد فترة بسيطة أصبحت الوسيلة الرئيسة للاتصال. والخطوة اللاحقة هي دمج المكتب الأمامي مع المكتب الخلفي . وباختصار ، فقد أصبحت الانترنت تستوعب كل شيء: جميع التعاملات الإلكترونية. وبرأيي ، فإن التطورات الإلكترونية من الممكن أن تقوي الحكومات في دورها الأول هذا كمستخدم لتكنولوجيا المعلومات . على سبيل المثال ، من خلال تبادل المعرفة الوطنية والدولية المتعلقة بـ "أفضل الممارسات" ، تستطيع الحكومة أن تقدم لمواطنيها أفضل الخدمات ، وتزودهم بالإعلام الجيد الذي يجعلهم فخورين بما تقدمه لهم حكوماتهم من منجزات مقارنة مع غيرهم .

والدور الثاني للحكومة هو دورها كمنظم ، وحاكم ، وراع . وفي هذا الدور من الممكن أن تضعف تكنولوجيا المعلومات دور الحكومة . وتحتاج العولمة إلى المزيد من التعاون الدولي فيما يتعلق بالقضايا الإنتقالية سواء فيما يتعلق بالجانب الإيجابي أو السلبي . وفيما يتعلق بالجانب السلبي ، فإن العولمة تدعم الجريمة المنظمة ، والمتاجرة غير المشروعة بالأسلحة والأشخاص ، وتبييض الأموال، والثراء السريع غير المشروع، وغيرها من الأنشطة الضارة . ولا تزال الحكومات غير قادرة على السيطرة على تلك النتائج السلبية للعولمة . ولكي تتمكن من ذلك ، فإنها تحتاج إلى مستوى عال من التعاون الدولي يصعب تحقيقه ، بالطبع أعني بنفس سرعة التعاون داخل الأمة نفسها ! وقد بات من المؤسف أن عملية صنع القرار الدولي لم تعد ملبية لمتطلبات السرعة. وتبعا لذلك فإنني أرى بأنه من المحتمل أن تضعف العولمة خلال السنوات المقبلة دور الحكومات كمنظم ، وحاكم ، وراع . وتريـنا مؤشرات الانتربول على سبيل المثال بأن ١٠٪ من مجمل الجرائم تتعلق بالقضايا الانتقالية ، والتوقع هو أن تنمو تلك النسبة بشكل دراماتيكي . وقد صرح السيد بينو آرلاكي ، رئيس وحدة مكافحة الجرائم للولايات المتحدة الأمريكية في مقابلة له عبر التلفزيون الهولندي ، بأنه يرى أن هنالك ثلاث مخاطر جديدة وهي : المزيد من الجرائم المنظمة للعولمة ، تطور آليات تبييض الأموال ، وتزايد عدم الإستقرار بالنسبة لجميع الدول بسبب الأعمال المشتركة للجريمة المنظمة ، والفساد السياسي ، وتبييض الأموال . ومع ذلك فقد كان هنالك أيضا بعض التطورات الإيجابية . ففي شهر كانون أول ٢٠٠٠ ، اجتمع في باليرمو ، ايطاليا، ما يقرب من ٤٠ حكومة في مؤتمر للأمم المتحدة حول الجريمة . وقد اتفق المؤتمرون على اعتبار الأفعال الأربعة التالية جرائم بموجب قوانينهم الوطنية وهي : الانخراط في جماعة إجرامية منظمة ، تبييض الأموال ، الفساد ، إعاقة العدالة . والجدول التالي يلخص دور، والأثر المحتمل للحكومة الإلكترونية في العولمة .

الجدول ١: عولمة الحكومة الإلكترونية	
دور الحكومة الإلكترونية	أثر الحكومة الإلكترونية
الحكومة كمستخدم	أوجه القوة المحتملة للحكومة
الحكومة كمنظم ، وحاكم ، وراع	أوجه الضعف المحتملة للحكومة

دور الأجهزة العليا للرقابة في الحكومة الإلكترونية

بشكل عام ، تراقب الأجهزة العليا للرقابة فعالية حكوماتها ، ولكن إذا ما دعت العولمة الحكومات إلى التعاون على المستوى الدولي ، فلا يمكن للأجهزة العليا للرقابة أن تقف مكتوفة الأيدي . بل يتعين عليهم أن يكونوا مشاركين فعاليين في هذه العملية . إن دور الأجهزة العليا للرقابة في تطورات تكنولوجيا المعلومات يعتمد على دور الحكومة . وتضطلع الأجهزة العليا للرقابة بشكل جيد بدور الحكومات كمستخدم لتكنولوجيا المعلومات ، ويقومون بمراقبة استخدام الحكومة لتكنولوجيا المعلومات ، ويحثون الحكومات على المزيد من الاستخدام . وعلى المستوى الدولي ، فإن الأجهزة العليا للرقابة تتبادل المعلومات والخبرات من خلال بعض اللجان مثل اللجنة الدائمة للانتوساي حول الرقابة على التشغيل الإلكتروني للبيانات (EDP) .

ومع ذلك، فإن مساهمة الأجهزة العليا للرقابة في الدور الذي تقوم به الحكومة كمنظم وحاكم للتطورات في تكنولوجيا المعلومات، وكراع لمواطنيها هي أقل وضوحا . ولم تأخذ الأجهزة العليا للرقابة بعد موقفا واضحا في تلك الناحية، وبرأيي فإنه يتعين على الأجهزة العليا للرقابة أن تدعم حكوماتها في تنفيذ المهام الصعبة للعولمة . ولكن لكي يكونوا مثل هذا المعين ، فيجب أن يكونوا هم أنفسهم عالميين – لا بد أن يجدوا لأنفسهم دور وإسم عالمي معروف .

وفي الوقت الحالي ، فإن مثل هذا الأمر يشكل مشكلة . فغالبا ما أواجه سواء في بلدي أو في الخارج بأناس لا يعرفون ما هو دور الجهاز الأعلى للرقابة . وفي بلادنا لاحظنا مثل هذا الجهل عندما تجاهلنا العديد من الناس الباحثين عن وظائف . وغالبا ما تبدو الأجهزة العليا للرقابة وكأنها تحاول أن تخطط ضمن عالمها الصغير، وكأنهم يخافون من النظر خارج جدران "السجن الذي بنوه لأنفسهم" . وإحراز الإسم العالمي للأجهزة العليا للرقابة ينطوي على الهدف العالمي الذي نسعى لتحقيقه . ويجب على الأجهزة العليا للرقابة أن توضح كيفية عمل ما تقوم بعمله سواء على المستوى الداخلي والخارجي . وتتطلب العولمة من الأجهزة العليا للرقابة (وكذلك منظماتها ، مثل الانتوساي والمجموعات الإقليمية التابعة لها) أن تجعل نفسها شفافة من خلال الإتصال العالمي –الإسم ، الفكر، الكلمة ، الصورة ، والمنتج . ولتحقيق ذلك ، فإن عملياتنا المتعلقة بصنع القرار الدولي قد تحتاج إلى إعادة تصميم لتحقيق الجودة والسرعة .

(ملحوظة المحرر : تود مؤلفة المقال أن تعبر عن شكرها للسيدة برناديت شوميكر لمساهماتها في هذا المقال)

أنباء موجزة

الباربادوس

التقرير السنوي

رفع مكتب الرقابة للباربادوس تقريره السنوي لعام ٢٠٠٠ إلى البرلمان، وذلك بتاريخ ٢٩ كانون أول ٢٠٠٠ . وقد اشتمل التقرير بشكل رئيسي على عرض لنتائج الفحوصات التي أجريت على القوائم المالية والحسابات للدوائر والوزارات الحكومية .

وأشار التقرير إلى الأخطاء التي اكتشفت في القوائم المالية للمحاسب العام، والمشاكل التي رافقت تحديد وتصويب تلك الأخطاء ، والحاجة كذلك إلى تعزيز قدرات الرقابة الداخلية للدائرة .

وقد تناول التقرير قضايا مجموعة من الهيئات المحاسبية التي أخفقت في تسوية حساباتها مع سجلات الحساب العام . وقد نتج عن هذا الإخفاق مجموعة من الأخطاء المحاسبية بقيت غير محددة، وإعداد ورفع قوائم مالية غير دقيقة .

وكان هنالك إخفاق أيضا من قبل عدد من المسؤولين في تقديم حسابات مخصصاتهم ضمن الفترة المحددة كما نصت عليه القوانين ذات العلاقة .

وقد كان لهذا تأثير على قابلية المراقب العام على استكمال أعمال الرقابة وإجازة الحسابات في الوقت المحدد.

وقد أبرز التقرير أيضا عددا من القضايا المتعلقة بمخالفة القوانين وأوجه الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية في الوزارات والدوائر . وقد تضمن ذلك أيضا تقصير في إعداد ورفع حسابات المتأخرات من العائدات ، وفشل في تسوية حسابات البنوك ، وضعف في إدارة العقود فيما يتعلق بضمان التزام المتعاقدين بالشروط العقدية قبل إجراء الدفعات، بالإضافة إلى تقصير في الحفاظ على سجلات الأصول الثابتة .

كندا

تعيين مراقب عام جديد

تم تعيين السيدة شيلا فراسر مراقبا عاما لكندا اعتبارا من ٣١ أيار ٢٠٠١. وقد كانت السيدة فراسر مراقبا عام بالنيابة منذ تاريخ ٢٩ آذار ٢٠٠١، عندما أتم السيد دينيس ديزوتيل فترة توليه للمنصب التي استمرت عشر سنوات.

وقد ولدت السيدة فراسر بتاريخ ١٦ أيلول ١٩٥٠ . وحصلت على درجة البكالوريوس في التجارة من جامعة MCGill في عام ١٩٧٢، وأصبحت محاسبا معتمدا في عام ١٩٧٤ ، ومحاسبا فدراليا معتمدا في عام ١٩٩٤ .

وفي كانون ثاني ١٩٩٩، التحقت السيدة فراسر بمكتب المراقب العام كنائب للمراقب العام لشؤون العمليات الرقابية ، حيث لعبت دورا بارزا في التخطيط الاستراتيجي للمكتب ، وتطوير السياسات والبرامج ، وتخصيص الموارد ، وفي الأنشطة الإدارية الرئيسة الأخرى . وكانت مسؤولة عن مراجعة النتائج الرقابية للوقوف على طبيعة ومدى المشاكل في الهيئات التي أجريت عليها الرقابة والتقرير بشأنها إلى المراقب العام . كما كانت مسؤولة أيضا عن التوقيع بالنيابة عن المراقب العام على الآراء حول البيانات المالية لمؤسسات التاج والهيئات الأخرى المستقلة .

وقبل ألتحاقها بالمكتب ، مارست السيدة فراسر نشاطا مثمرا ومتميزا مع مؤسسة ايرنست آند يونغ (Ernest & Young) ، حيث أصبحت بعدها شريكا في المؤسسة وذلك في عام ١٩٨١. وفي مكتب إقليم كيوبك ، كانت مسؤولة عن مدى واسع من العملاء من القطاعين العام والخاص . وشاركت في العديد من مهام المراقب العام لإقليم كيوبيك ، ومهام العديد من الدوائر الأخرى للإقليم . وقد تميزت السيدة فراسر بالنشاط طوال عملها المهني على المستويين الإقليمي والوطني . ونظرا لخدماتها المتميزة فقد منحت جائزة Prix Emerite في عام ١٩٩٣، ولقب " زميل " من قبل Ordere des comptables agrees du Quebec في عام ١٩٩٤، ومن قبل معهد المحاسبين القانونيين لإقليم اونتاريو في عام ٢٠٠٠. و حازت أيضا على ميدالية الحاكم العام خلال الاحتفال بالذكرى الـ١٢٥ للعيد الوطني لكندا ، وعلى عضوية مجلس معهد المحاسبين القانونيين الكندي للقطاع العام .

السيدة شيلا فراسر

المراقب العام السابق يرفع تقريرا بمناسبة مرور عقد على خدمته للبرلمان

في شباط ٢٠٠١ ، رفع المراقب العام لكندا في ذلك الوقت، السيد دينيس ديزوتيل ، تقريره النهائي إلى البرلمان تحت عنوان " انعكاسات بعد مرور عقد من خدمة البرلمان " . وفي تقريره ، ناقش السيد ديزوتيل التقدم الذي أحرز في التعامل مع الأولويات والذي ميز فترة العشر سنوات لتوليه منصب المراقب العام حيث شمل ذلك : الدين والعجز ، حالة الخدمات العامة ، الهيكلة المتغيرة للحكومة ، المساءلة والبرلمان ، البيئة والتنمية المستدامة، وتوزيع الخدمات الكندية (خاصة فيما يتعلق بأداء البرامج الضريبية والقضايا الرئيسة للأمة) . واختتم تقريره بقوله " أن التحديات التي لا تزال تواجه الإدارة في الحكومة الفدرالية يمكن تلخيصها ببساطة بما يلي : المراجعة المستمرة للبرامج ، المسائلة الفعالة ، والإدارة السليمة للموارد المالية والبشرية وإنني أشجع الحكومة – والمراقب العام القادم أن يضعوا تلك القضايا في المقدمة عند تحديد أولوياتهم " . ويتوفر التقرير بشكل إلكتروني على العنوان www.oag-bvg.gc.ca. وللحصول على نسخ من التقرير أو النشرات الأخرى لمكتب المراقب العام الكندي فإنه يرجى الاتصال على العنوان التالي :

Office of the Auditor General of Canada , 240 Sparks Street, Stop 10-1,Otawa, ON KIA 0G6,Canada , e-mail: distribution @oag-bvg.gc.ca.

نيبال

إصدار دليل رقابي محدث

اصدر مكتب المراقب العام لمملكة نيبال مؤخرا نسخة محدثة من دليل رقابة الأداء ، والذي كان قد أعد وتبني في عام ١٩٩٥. ويبحث الدليل الجديد مجموعة من القضايا الرقابية ، مثل التخطيط الرقابي ، الموافقة ، والتنفيذ ، وإعداد التقارير ، والتوثيق، وفحص الجودة ، والمتابعة. وقد تم فحص الدليل المحدث، ميدانيا خلال إجراء رقابة الأداء لثلاثة مشروعات رائدة ، وتم تعديله اعتمادا على التغذية الراجعة التي تم تلقيها . وقد قدم البنك الدولي المساعدات الفنية المتعلقة بإعداد وتحديث الدليل .

برامج التدريب المشتركة بين نيبال والهند

قام مكتب المراقب العام لنيبال بتنفيذ المرحلتين الثالثة والرابعة لبرامج التدريب الرقابي المشتركة بين نيبال والهند في مدينة كتماندو ، خلال الفترة ١٧ تموز إلى ١٨ آب ٢٠٠٠ ، والفترة من ٣ إلى ١٣ نيسان ٢٠٠١ . وقد افتتح المراقب العام لنيبال السيد بيشناو باهادور ك . س، كلا البرنامجين ، واللذان وفرا الفرصة للمشاركين لتبادل الأفكار ، ومناقشة الخبرة الهندية في القضايا الرقابية المختلفة ، وتعزيز قدراتهم الرقابية .

وقد التحق ٣٥ مشاركا بالمرحلة الثالثة للبرنامج التدريبي الرقابي المشترك، والتي استمرت أربعة أسابيع وخصصت لمدراء وموظفي الرقابة . وقد غطت تلك المرحلة ، المعايير الرقابية ، الرقابة على الأشغال العامة والمشتريات، وتدقيق الإيرادات والحسابات المركزية . وضم فريق المحاضرين أربعة موظفين من مكتب المراقب العام الهندي – رئيسا مدققين وهما السيدة رافاثي آير، والسيد ب.ك جينا، ومديران هما السيدة ماهاو بال والسيد الوك اوجاه .

والتحق ١١ مساعد مراقب عام و ٢٤ مديرا بالمرحلة الرابعة للبرنامج . وقد غطت تلك المرحلة التي استمرت لمدة أسبوعين : المعايير الرقابية ، الرقابة على أعمال الغش والاختلاس ، الرقابة على المشروعات الممولة بمساعدات مالية ، تدقيق الإيرادات ، والرقابة على الأمور المتعلقة بفرض الضرائب ، والرقابة على مؤسسات القطاع العام . وقد ضم فريق المحاضرين الزائرين كل من السيد ب.ك موكوبادي ، والسيد موكو آريا ، وبعض كبار مسؤولي الحكومة ، وبعض مدراء المشروعات الممولة بمساعدات مالية .

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي:
Office of the Auditor General, Babar Mahal, Katamandu, Nepal, email: Oagnp@mail.com.np.

الفلبين

تعيين رئيس جديد لمجلس الرقابة

بتاريخ ١٩ شباط ٢٠٠١ ، أصبح السيد غوليرمو ن . كاراغو الرئيس السادس لمجلس الرقابة ، والرئيس الثاني عشر للجهاز الأعلى للرقابة للفلبين منذ إنشاء حكومة الكومنويلث في عام ١٩٣٥.

ويتمتع السيد كاراغو بخبرة إدارية واسعة في حقل القطاع الخاص والخدمة الحكومية في مؤسسات المال والإدارة المالية .وهو محام ومحاسب عام معتمد .وقبل التحاقه بالخدمة الحكومية كان شريكا فعالا في مؤسسة SyCip,Gorres Velayo للإستشارات المحاسبية والإدارية وشركة (SGV) ومؤسسة آرثر اندرسون . وأدار بعض المشرعات للحكومة ، والشركات الخاصة ، والمؤسسات الدولية ، مثل البنك الدولي ، وبنك التنمية الآسيوي . ولديه أيضا خبرات واسعة في مجال تطوير المشروعات، والإدارة المالية ، والتطوير التنظيمي والمؤسسي ، والتخطيط الإستراتيجي والطويل الأمد ، وإدارة نظم المعلومات ، وبرامج دعم الموظفين . وقد شغل السيد كاراغو أيضا وظائف حكومية مختلفة . حيث كان نائب مدير، ومن ثم مدير لدائرة الموازنة والإدارة من عام ١٩٨٦ حتى عام ١٩٩٢ . وكان أيضا عضو في مجلس التصفية ومجلس النقد للبنك المركزي للفلبين من عام ١٩٩٣ حتى عام ١٩٩٩.

وترأس العديد من المجالس واللجان المشكلة في الوكالات الحكومية مثل لجنة تنسيق موازنة التنمية ، وإدارة التنمية الإقتصادية الوطنية ، ولجنة السوق المفتوح ، والبنك المركزي للفلبين ، ومجلس تحسين إنتاجية الحكومة ، ونظام المعلومات الإدارية المالية ولجنة وحدات الحكومة المحلية، ولجنة الجامعات والكليات الحكومية ، ولجنة رئاسة الوزراء لشؤون اللامركزية .

وعمل السيد كاراغو أيضا محاضرا خاصا في جامعة الفلبين ، ومعهد الصناعات الصغيرة ، ومركز الحقوق ، وعضو هيئة تدريس لجامعة الشرق . ولمزيد من المعلومات يرجى الإتصال على العنوان التالي :
Commission on Audit, Commonwealth Avenue, Constitution Hill, Quezon City, Philippines, e-mail: Catli @ pacific.net.ph.

سويسرا

إصدار التقرير السنوي لعام ٢٠٠٠

كشف التقرير السنوي لمكتب الرقابة الفدرالي السويسري لعام ٢٠٠٠ ، عن حقيقة عدم إيلاء سوى اهتمام قليل بوجود أنظمة رقابة داخلية فعالة عند تنفيذ بعض الأعمال الرقابية . وعلى الرغم من أن مثل تلك الأنظمة لا يمكنها أن تمنع أعمال الغش أو الاستخدام غير الإقتصادي أو الملائم للموارد ، إلا أنها من الممكن أن تخفض إلى حد كبير مخاطر مثل تلك الحوادث .

وأشار التقرير أيضا إلى أن مكتب الرقابة قد تمكن من تسوية قضية رقابية هامة معلقة، مضى عليها سنوات والتي تتعلق بصندوق التقاعد الفدرالي . ونتيجة لذلك فسوف يتمكن البرلمان من المصادقة على الحسابات السنوية دون أية تحفظات ، الأمر الذي يحدث لأول مرة منذ عشر سنوات .

ولم ينتظر مكتب الرقابة الفدرالي السويسري أيضا حتى استكمال الإجراءات الرقابية لكي يقوم بالتقرير حول قضية تتعلق بحادثة اختلاس في معهد التكنولوجيا الفدرالي ، وقضية تتعلق بنفقات فدرالية مفرطة على الشؤون الكنسية . وقد قام المكتب بإعلام السلطات المعنية بتلك القضايا وقدم تقريرا إلى اللجنة المالية المشتركة للبرلمان السويسري ورؤساء الدوائر ذات العلاقة ، ورئيس الدائرة الفدرالية للتمويل .

وقد قام المكتب بتشكيل مجموعات عمل لتقييم المهام المشتركة مع المكاتب الرقابية الإقليمية وفقا لمجموعة من المعايير الموحدة . ونظرا للصلاحية الممنوحة له في ممارسة الرقابة المالية على الإدارة العامة ، فسوف لن يقحم نفسه فقط في تدريب المفتشين الماليين والمدققين الماليين ، ولكن أيضا في تنفيذ المهام في هيئات معينة ، ومعاهد التعليم العالي ، وبعض الأحداث الدولية.

وعلى المستوى الدولي ، أشار التقرير السنوي إلى أن مكتب الرقابة الفدرالي يواصل اتصالاته المنتظمة مع المكاتب الرقابية الأجنبية ويتبادل الخبرات مع مكاتب الرقابة لكل من استراليا ، وألمانيا وفرنسا ، والمملكة المتحدة وهولندا .

ويحتاج التحديث المستمر للإدارة وإدخال الأدوات الإدارية الحديثة إلى تطوير مستمر لأعمال الرقابة المالية . ولابد لمكتب الرقابة السويسري من بذل المزيد من الجهود من أجل سد أية ثغرات في العمل الرقابي وجعل أعمال رقابة الفعالية حجر الزاوية بالنسبة لأنشطته الرقابية. كما أن تطوير المنهجيات الرقابية والأساليب يمثل تحديا آخر أمام مكتب الرقابة السويسري والذي لا يمكن مجابهته إلا بوجود فريق العمل المؤهل . وهدف المكتب هو تقديم نفسه في سوق العمل كمستخدم جذاب قادر على توفير وظائف منافسة .

ولمزيد من المعلومات يرجى الإتصال على العنوان التالي :
Kurt Gruter, Director, SFAO, Bundesgasse,3003 Bern, Switzerland, e-mail: Sekretariat @efk.admin.ch

الإتحاد الأوروبي

تطبيق الإرشادات حول معايير الرقابة للانتوساي والمتوفرة باللغة الروسية والعربية

تمت ترجمة إرشادات معايير الانتوساي المطبقة من قبل دول أوروبا إلى جميع اللغات الرسمية للاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى عدد من اللغات الاوروبية لوسط وشرق أوروبا وتتوفر تلك الترجمة على الموقع الإلكتروني لمحكمة المدققين الأوروبيين على العنوان التالي:
http://www.eca.eu.int

وقبل وقت قصير تمت ترجمة الإرشادات إلى اللغتين الروسية والعربية لجعلها في متناول عدد اكبر من أعضاء الانتوساي .

وقد حددت الإرشادات قاعدة فنية مشتركة يمكن أن تتبناها جميع الأجهزة العليا للرقابة للإتحاد الأوروبي ضمن إطار العمل الرقابي الخاص بكل واحد منهم إذا ما رغبوا في ذلك . وبشكل عام ، فإن الإرشادات تمثل بشكل موسع الجوانب الرئيسة لجميع الأعراف الرقابية العامة والهياكل التنظيمية التي توجد ضمن الإتحاد الأوروبي . وبعض الأجهزة العليا للرقابة لدول الإتحاد الأوروبي تطبق منهجيات رقابية مبنية على معايير الرقابة الوطنية والتي لا تتطابق بشكل مباشر مع معايير الانتوساي . وتلك المعايير الرقابية الوطنية هي في المقابل مرتبطة بشكل وثيق بالمعايير الرقابية الدولية الصادرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) . وقد قام فريق العمل تبعا لذلك بالاستفادة من الدراسة المقارنة للانتوساي والاتحاد الدولي للمحاسبين، والتي أجرتها محكمة المدققين الأوروبيين . وقد بينت الدراسة بأنه على الرغم من أن مجموعتي المعايير تختلف كل واحدة منهما عن الأخرى من حيث مستوى التفصيل والمصطلحات إلا أن مثل تلك الاختلافات ليس لها أي تأثير هام على المنهجيات الرقابية الأساسية . وتبعا لذلك ، فقد توصل فريق العمل إلى أن جميع الأجهزة العليا للرقابة للاتحاد الأوروبي يمكنها أن تستخدم الإرشادات الأوروبية .

وهنالك العديد من التطورات التي تجري حاليا ضمن الاتحاد الأوروبي والتي تؤثر على الرقابة على القطاع العام والبيئة التي تحدث فيها تلك التطورات . وربما كان من أهمها الخطوات التي اتخذت من أجل توسيع الاتحاد الأوروبي ، وبصورة خاصة الاستعداد للعضوية في دول وسط وشرق أوروبا ودول الكومنويلث . وللإرشادات دور هام تلعبه في مساعدة الأجهزة العليا للرقابة لتلك الدول التي تستعد للعضوية في الإتحاد الأوروبي. ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :
Director, External Relations and Legal Service, European Court of Auditors , 12 rue Alcide De Gasperi, L-1615 Luxembourg,tel: +352 4398 45812 or 45410, fax: +3524398 46812 or 46430, e-mail:chriskok @ eca.eu.int,internet:www.eca.eu.int.

الإجتماع الدولي حول الإدارة المالية الحكومية

المؤتمر السنوي الدولي

في ٢-٦ نيسان ، ٢٠٠١ اجتمع ٤٤٥ شخصا يمثلون ٦١ دولة في مدينة ميامي في فلوريدا ، في المؤتمر الدولي السنوي الخامس عشر حول " التطورات الجديدة في الإدارة المالية الحكومية ، وقد استعرض المؤتمر السنوي لهذا العام "أثر الحكومة الإلكترونية على الإدارة المالية : مخاطر الغش وفوائد الرقابة " . وقد شارك عدد من الأجهزة العليا للرقابة في المؤتمر ، وكان من بين المتحدثين كل من الدكتور آرباد كوفاكس ، رئيس مكتب الرقابة الهنغاري والسيد غريغورو غرير بوساز ، المراقب العام للمكسيك ، والسيد ديفيد م . وكر المراقب العام للولايات المتحدة . وخلال احدى الإستراحات ، اجتمعت بعض وفود الأجهزة العليا للرقابة لتلتقط صورة تذكارية

نـدوة أخصـائيي التدريـب لمبادرة تنمـية الانتوساي تؤكد على الوحدة والمشاركة

كـان موضوعا الوحدة والمشاركة محور المناقشة خلال ندوة تنمية مبادرة الانتوسـاي حـول " أخصائيي التدريب " التي عقدت في أوسلو ، النرويج خـلال الفترة من ٣ – ٩ حزيران ، ٢٠٠١ . و قد جمع هذا الحدث، الذي كان الأبرز خلال ثماني وأربعين سنة مرت على تأسيس منظمة الانتوساي، ١٥٨ أخصائي تدريب من ٨٢ دولة لمدة أربعة أيام من التدريب والأعمال المتـبادلة والمشتركة . ومما يميز هذه الندوة أنها كانت الملتقى الأول، منذ تنظـيم البرنامج الإقليمي الطويل الأمد لمبادرة تنمية الانتوساي، الذي جمع موظفيـن من جميع مناطق الانتوساي . بالإضافة إلى ذلك فقد شكلت الندوة القـاعدة لتحقيق الهدف الثاني للخطة الإستراتيجية لمبادرة تنمية الانتوساي للأعوام ٢٠٠١-٢٠٠٦ " *....إنشاء وتطوير شبكة من أخصائيي التدريب* "

بنيـت العديد من الأنشطة على مناقشات لمجموعات صغيرة ، مما أتاح الفرصة أمام المشاركين لتبادل الخبرات والمعلومات

وكانـت الـندوة قـد افتتحـت رسميا من قبل السيد بجارني مورك ايدم ، المراقـب العـام للـنرويج ورئـيس مبادرة تنمية الانتوساي . وفي كلمته الترحيبـية قدم السيد مورك ايدم فكرة عامة حول الندوة، ووضع الحدث في إطـار أوسـع قـائلا " إن الهدف من ندوتنا الدولية هذه هو مناقشة قضايا التدريـب ذات الأهمـية القصوى لأجهزتنا العليا الرقابية الوطنية وللتعاون الدولي الذي يجري ضمن إطار عمل الانتوساي . وتتمثل التحديات المهنية التـي تواجهـنا جميعا في إيجاد السبل الكفيلة برفع مستويات كفاءة العمل الرقابـي المهنـي للأجهـزة العليا للرقابة للأمم النامية والناشئة . وتعكس الموضـوعات التـي اختـيرت للـندوة كل من التحدي الناتج عن التطور المستمر لمنهجيات التدريب ، وتحدي القضايا الناشئة والهامة " . وقد انضم إلـى السـيد مـورك ايـدم في الترحيب بالمشاركين السيد هيلد فراجورد جونسون ، عضو البرلمان الذي تحدث باسلوب بليغ حول مهام التنمية على المستوى الدولي الهادفة إلى تحسين نوعية الحياه للشعب في الدول المتلقية، وحول الدور الحاسم الذي يلعبه مدققو القطاع العام من خلال أعمال الإدارة المالية والمساءلة التي يقومون بها من أجل دعم تلك المهام .

وقـد بـدأ الـبرنامج الفني في صباح الثلاثاء بخطاب رئيسي القي من قبل السـيدة تـوف ستراند ، المدير العام لوكالة التعاون التنموي للنرويج . وقد استعرضـت السـيدة سـتراند المـباديء التي تتبعها الوكالة في ما يتعلق "بمسـؤولية المتلقـي"، والتي أعدت في بداية عام ١٩٩٠، وأرست القاعدة لعمـل الوكالـة التنموي . وقالت "*إن مبدأ مسؤولية المتلقي يتطلب توفير أكبر قدر ممكن من الصلاحية التي تمكننا من تحويل المساعدات المالية إلى شـركائنا فـي الدول النامية . وهذه السياسة تتضمن أيضا أنه إذا ما أردنا لأهدافـنا التـنموية أن تتحقق، فإنه يتعين علينا أن نسعى جاهدين من أجل تحقـيق شراكة متكافئة مبنية على رؤية واضحة للمهام والمسؤوليات. وهذه الإستراتيجية تشكل الأساس لمزيد من المناقشات الواقعية حول ما يمكن أن تسـهم بـه النرويج وما يجب أن يتحمله شركائنا أنفسهم من مسؤولية اتجاه ذلـك*" .وقد لاقت عبارات السيدة ستراند صدى واسعا حيث تم استعرض مـبدأ مسؤولية المتلقي في العديد من الندوات اللاحقة التي تبعت الخطاب . وفـي كل واحدة من الجلسات التي تميزت بمشاركة عالية المستوى، والتي سـيتم استعراضها بإيجاز فيما يلي ، كان المشاركون منهمكين بشكل فعال فـي إعـداد وعـرض والاسـتجابة للموضوعات المختلفة ، في حين كان أخصائيو التدريب رؤساء ومشاركين ومعلمين ومتدربين على حد سواء .

العمـل من خلال شبكة اتصال والمهارات الفنية شكلا المحور لمناقشات الجلسات

بناء المشاركة وشبكة الإتصال

كانـت الجلسـة التـي تلـت خطاب السيدة ستراند هي الأولى من ضمن موضـوع الإتصـال الذي تألف من ثلاثة أجزاء والذي أدير من قبل ريك سـتيل واسـتمر لمـدة ثلاثة أيام . والسيد ستيل هوالمحاضر المسؤول في الـبرنامج التدريبـي الطويـل الأمد لمبادرة تنمية الانتوساي في العديد من المـناطق ، وقـام بتصـميم التمارين المتعلقة بشبكات الإتصال لتعزيز المشاركة الإقليمية الداخلية وعمليات الإتصال الإلكتروني . وقد وفر النشاط الأول في صباح يوم الإثنين " إزالة العوائق وتعزيز الروابط " الفرص أمام المشاركين للإجتماع بزملاء من مناطق أخرى ، وتبادل المعلومات المهنية والشخصـية والبدء بتطوير علاقات . وبما أنه قد أعد في الأصل من اجل التغلـب علـى العوائق المتسببة عن الإختلافات اللغوية والثقافية ، فقد نجح هذا النشاط الإفتتاحي في إرساء روابط وعلاقات إقليمية بين المشاركين .

مشـاركون من منطقة الاكروساي يتجمعون في واحدة من بين العديد من الاستراحات خلال انعقاد الندوة

وعقدت الجلسة الثانية حول "موضوع الإتصال" في اليوم التالي ، وقد شجعت تلك الجلسة المشاركين على اختيار زملاء لهم من مناطق أخرى ممن يمكنهم أن يشكلوا معهم القاعدة لشبكة اتصال عالمية أو مجتمع من أخصائيي التدريب بأهداف وتطلعات مشتركة . وقد استمر هذا النشاط حتى يوم الاربعاء حيث قام ممثلون من جميع المناطق المشاركة بتحديد القضايا والتحديات المشتركة التي تواجههم ، وقدموا المقترحات بشأن سبل معالجة تلك القضايا والتحديات بهدف تطوير التدريب الإقليمي في جميع المناطق .

خلال الجلسة الإفتتاحية تم التعريف بفريق عمل السكرتارية العامة لبرنامج تنمية الانتوساي الموجود في أوسلو في مكتب المراقب العام

وقد ساهم منظمو ومستضيفو الندوة النرويجيون بتحقيق أهداف الإتصال بالسماح للمشاركين بزيارات غير رسمية لمنازل موظفي مكتب الرقابة النرويجي بعد الجلسات الرسمية كل يوم . وقد ساعدت تلك الزيارات، والبرامج الرسمية كذلك في تطوير العلاقات الشخصية بين المشاركين خلال الأسبوع.

تخطيط وتحديث مواقع الكترونية

في الجلسة التالية كان هنالك متحدثون من السكرتارية العامة لمبادرة تنمية الانتوساي . فقد قدم السيد ماغنوس بورغ نبذة عن المبادرات الجديدة لمبادرة تنمية الانتوساي ومن ضمنها انتقال السكرتارية العامة من أوتوا إلى أوسلو وتبني وتطبيق خطة الخمس سنوات الاستراتيجية لمبادرة تنمية الانتوساي . وقد انضم إلى السيد بورغ السيد ريشارد غان (مدير البرامج السابق لمبادرة الانتوساي في أوتوا ، ويشغل الآن وظيفة كبير مستشارين لمبادرة تنمية الانتوساي) ليشكلا معا فريق حوار في التحدث عن تاريخ مبادرة تنمية الانتوساي منذ تأسيسها في عام ١٩٨٦. وقد اختتم السيد بورغ حديثه قائلا "منذ أن كانت سكرتارية وعملها يتركز في معظمه على تنظيم وتقديم البرامج التدريبية خلال الفترة من ١٩٨٦-٢٠٠٠، وتضطلع مبادرة تنمية الانتوساي بدور إضافي وتستثمر الكثير من مواردها من أجل بناء البنية التحتية التدريبية التي تلبي احتياجات الأجهزة العليا للرقابة الوطنية والإقليمية . وتقوم السكرتارية الحالية في النرويج بالبناء على منجزات زملائنا في كندا ، ونسعى إلى مواصلة تطوير البرامج والأنشطة بالاعتماد على البنية التحتية التدريبية الحالية ، والتكنولوجيا الحديثة ، وبناء المزيد من الروابط الوثيقة مع الأجهزة الأخرى للانتوساي .

وتم التحدث عن التوجه الجديد لمبادرة تنمية الانتوساي نحو التكنولوجيا من قبل مديرها الجديد لتكنولوجيا المعلومات، السيد باتريك كالاغان، المنتدب إلى برنامج تنمية الانتوساي من قبل مكتب الرقابة الوطني للمملكة المتحدة. وقد عرض السيد كالاغان خططا تدعم جوانب المعلومات والإتصالات للخطة الإستراتيجية ، ويتضمن ذلك، اعتماد الموقع الإلكتروني ذو اللغات الأربعة ، وخدمات النشرة الإخبارية الإلكترونية ، بالإضافة إلى النسخة الإلكترونية لدليل الدورات التدريبية لمبادرة تنمية الانتوساي .

أما تبادل المعلومات والمعارف فقد تم تناوله من قبل محرر هذه المجلة السيد دون دراخ ، الذي تحدث عن دور المجلة كوسيلة لتبادل الإتصال والمعلومات بين أعضاء الانتوساي . وقد أكد في عرضه على أهمية تطوير منهجيات التصنيف " لتوفير المعلومات الصحيحة إلى الأشخاص المعنيين في الأوقات المناسبة " ، وناقش أيضا الاستطلاع الحالي للمجلة الذي أعد من أجل الحصول على آراء القراء حول السبل التي من شأنها مساعدة المجلة على دعم الانتوساي ومبادرة تنمية الانتوساي في تحقيق هذا الهدف .

مجموعات العمل الإقليمية تناقش قضايا مشتركة

اختتم اليوم الأول للندوة بجلسات نقاش بين فترة وأخرى، حيث اجتمعت كل مجموعة من مجموعات العمل لمناقشة القضايا الإقليمية الحالية ، ودليل التدريب لمبادرة تنمية الانتوساي والإستبانة ذات العلاقة ، ولائحة البلاغات المقترحة التي تمت مناقشتها في وقت مبكر من قبل السيد كالاغان. وقد تمت إعادة إعداد دليل التدريب كجزء من الهدف الرابع للخطة الاستراتيجية لمبادرة تنمية الانتوساي، والذي يتوقع نشره في بيئة فعاله، باستخدام الموقع الإلكتروني لمبادرة تنمية الانتوساي ، ونشر أجزاء منه عندما يحتاج الأمر إلى ذلك من خلال أقراص مضغوطة أو أشكال ورقية . ويأمل أن يكون توفير الدليل بتلك الطريقة أمرا مساعدا على تسهيل إدخال الإضافات بشكل سريع ، وتحديث القوائم، والحصول على النسخ الإلكترونية والخطية . والمبدأ الأساسي للدليل هو تبادل الممارسة الجيدة في مجال التدريب الرقابي ، وقد بذل المشاركون في الندوة ما في وسعهم من أجل ترجمة هذا المبدأ إلى فعل . بالإضافة إلى ذلك ، فقد طلب منهم أيضا تعبئة إستبانة حول هذا الموضوع .

توفرت أمام المشاركين والمنظمين العديد من الفرص للالتقاء غير رسمي خلال الندوة

القضايا الثقافية ، التقييم والتعليم الإلكتروني

خصص اليوم الثاني للندوة لسلسلة من الجلسات الفعالة لمجموعة من المتحدثين الضيوف . وقد أديرت الجلسة الافتتاحية وكانت بعنوان " فعالية التبادل الثقافي " من قبل السيد ريتشارد غان والسيدة فيدا غيغ من مبادرة تنمية الإنتوساي، اللذان فتحا المجال لحوار بناء حول قضايا التنوع الثقافي والعمل الفعال ضمن بيئة عالمية متعددة الثقافات . وكما حدث في الجلسة السابقة ، فقد تم التنويه بأهمية بناء وتطوير علاقات مهنية قوية تبنى على علاقات شخصية وثيقة ، كعنصر هام بالنسبة لهذا الموضوع .

وقد أديرت الجلسة المؤلفة من جزئين حول " تقييم الأثر التدريبي" من قبل السيدة ريتا غذزوناس مانكوسكي ، من مكتب المراقب العام لكندا . وكانت السيدة غذزوناس مانكوسكي قد عملت مع مبادرة تنمية الانتوساي لعدة أعوام، وركزت في عرضها على أهمية عملية التقييم، وأهمية إبراز الطرق العملية في قياس أثر التدريب . وكان أبرز ما في تلك الجلسة، المناقشة العامة بين ممثلين من مجموعات العامل الإقليمية ، الذين قدموا أمثلة على دروس تم الاستفادة منها ، ودروس بشأن أفضل الممارسات . وقدم ستة مشاركين من كل من بوركينا فاسو ، واليابان ، ونيوزيلندا ، وجنوب أفريقيا ، وتونس وفنزويلا ، تجارب من مناطقهم وأجابوا على الأسئلة والتعليقات.

واختتم ذلك اليوم بجلسة فعالة حول " تحديات التعليم الإلكتروني " ، والتي ركزت على الأشكال الجديدة والبديلة للتعليم ، والتعلم ، والتعاون عبر الحدود من خلال التكنولوجيا . وقد عرض كل من السيد توني ليمو ، والسيد ماريت لينغ من معهد الإدارة النرويجي ، طرقا مبتكرة في الإتصال والتعلم الفعال عبر حدود الوطنية والإقليمية تغني عن الطرق التقليدية القديمة ومعوقات طول الوقت الذي تستغرقه .

المشاركون يبحثون موضوع الغش وقضايا الرقابة البيئية

موضوعان لا يعرفان حدودا جغرافية أو سياسية ، وبأهمية بالغة بالنسبة لمدققي القطاع العام – "الوقاية من ، ومنع واكتشاف الغش" ، و"الرقابة البيئية" – كانا موضع تركيز المداولات التي تمت خلال الأيام الثلاثة . وقد خصص الصباح لجلسة النقاش حول الغش، وتحدث فيها السيد نيل بابينو ، مدير قسم الرقابة القضائية في مكتب المراقب العام لكندا . وكما كان الحال بالنسبة لجلسة التقييم ، فقد كان الجانب الأبرز في هذه الجلسة هو جلسة النقاش العامة من قبل وفود إقليمية حول أثر الغش على القطاع العام وما الذي يمكن أن تفعله حكوماتهم بشأنه . وتم أيضا بحث القضايا المتعلقة بإدخال هذا الموضوع ضمن البرامج التدريبية . وقد ضمت مجموعة النقاش أعضاء عن كل من الأرجنتين والكاميرون ، وجزر الكوك، واندونيسيا ، وتونس وزامبيا .

أخصائيو التدريب يتصدرون عملية إعداد وتقديم الجلسات

وكان موضوع المساء ، الرقابة البيئية ، حيث قدم عرض من قبل مفوض كندا لشؤون البيئة والتنمية المستدامة ، السيدة جوان غليناس ، وقد تركز عرض السيدة غليناس حول فكرتين رئيستين هما (١) إن أعمال الرقابة البيئية هي في الأصل تشبه تماما أعمال رقابة الأداء الأخرى، ويجب على المدربين إدراك تلك الحقيقة (٢) إن رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة واحدة، والعديد من الأجهزة العليا للرقابة بدأت حديثا العمل في تلك الناحية ، وقد وفرت هذه الجلسة خطوات بسيطة وعملية يمكن لكل جهاز أعلى للرقابة البدء بها ومواصلة هذا النوع من العمل . وقالت السيدة غليناس بأن الرقابة البيئية هي أداة هامة في تحسين ممارسة السلطة العامة بشأن بعض القضايا العالمية الهامة مثل ، تآكل الأراضي المتسبب عن عوامل بيئية، المياه والهواء، الأضرار الناتجة عن الاختلافات الحياتية على سطح كوكب الأرض، وأضافت بأن الرقابة البيئية من الممكن أن تساعد أيضا الحكومات في بناء قدراتهم في جهودهم نحو التنمية المستدامة .

تأكيدا لفكرة الوحدة والمشاركة ، قام مشاركون من الأسوساي قبل انتهاء أعمال الندوة بترديد أغنية مشتركة

ملاحظات ختامية من الحكومة النرويجية

تضمنت الجلسة الأخيرة للندوة ملاحظات ختامية قدمت من قبل السيدة آن كرستين سايدنس ، من وزارة التنمية العالمية النرويجية التي تحدثت حول الأولويات الرئيسة للتعاون الدولي ، وحول التخفيف من حدة الفقر باعتباره الهدف الأول للتعاون الدولي. وأكدت على أهمية الدور الذي من الممكن أن تلعبه الأجهزة العليا للرقابة وبصورة خاصة في ثلاثة نواح تسهم في ضمان جودة التعاون التنموي الدولي النرويجي ، مثل مكافحة الفساد ، وزيادة القدرة الرقابية في الدول النامية، وتطبيق الأنظمة في تنفيذ المهام البيئية . واختتمت السيدة سايدنس ملاحظاتها بالقول " إنني آمل انه بعد انتهاء هذه الندوة سوف تواصلون المناقشة والحوار ضمن جدول أعمال حكوماتكم ، بما تحملونه معكم من معلومات ، وأدوات ، وتطلعات جديدة .

ولمزيد من المعلومات حول الندوة وحول جميع برامج وأنشطة مبادرة تنمية الانتوساي ، يرجى الإتصال على العنوان التالي:

IDI, c/o Riksrevisjonen, Postbox 8130 Dep, N-0032 Oslo, Norway (Tel: 47 22 24 1349: Fax: 4722 24 1024; e-mail: idi @idi.no) .

المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تعقد اجتماعها في الرباط

عقدت المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة اجتماعها الثلاثي الثامن في الرباط، المغرب خلال الفترة من ٢٤-٢٧ نيسان،٢٠٠١ وقد مثلت الأجهزة العليا للرقابة التسعة عشرة التي اجتمعت في الرباط كل من الجزائر ، البحرين جيبوتي، مصر، العراق، الاردن ، الكويت ، لبنان ، ليبيا، موريتانيا ، المغرب، عمان ، قطر، السعودية، السودان ، سوريا، تونس، الإمارات العربية المتحدة ، واليمن . في حين لم يتمكن عضوين من الحضور وهما الصومال ، وجزر الكوموروز. وقد شارك في الاجتماع إلى جانب الوفود الذين زاد عددهم عن ٧٥ وفدا ، مراقبون يمثلون السكرتارية العامة للانتوساي . ومبادرة تنمية الانتوساي ، والجامعة العربية ، واتحاد المدققين والمحاسبين العرب ، واتحاد الأجهزة العليا للرقابة الناطقة بالفرنسية، ومحكمة الرقابة الهولندية ، وهذه المجلة . وقد اشتمل الاجتماع الذي استمر لمدة أربعة أيام على جلسات عمل وجلسات فنية ، بالإضافة إلى برامج ثقافية واجتماعية وفرت فرصا كبيرة أمام جميع المشاركين لتجديد الصداقات القديمة وإيجاد صداقات جديدة ، وتطوير العلاقات الشخصية والمهنية التي تسهل عمل الاربوساي تطبيقا لشعار الانتوساي – الخبرة المتبادلة تفيد الجميع .

رسالة من الملك للجلسة الإفتتاحية

كان من أبرز ما تناولته الجلسة الإفتتاحية الرسالة الشخصية لجلالة الملك محمد السادس ملك المغرب الموجهة إلى اجتماع المجلس التنفيذي الثامن للاسوساي ، والتي ألقيت من قبل المستشار الأعلى لجلالة الملك والتي تضمنت ترحيبا بالمشاركين والتمنيات لهم بكل التوفيق والنجاح . وبالإشارة إلى الدور الهام الذي تلعبه الرقابة العامة في عملية ممارسة السلطة والمساءلة ، فقد أشادت الرسالة بنواحي التقدم التي أحرز في عدد من الدول خلال العقدين الماضيين ، وحثت الأجهزة العليا للرقابة على إحراز المزيد من التقدم وهم يقومون بتوسيع أعمالهم الرقابية المالية لتشمل زيادة في التركيز على رقابة الأداء والرقابة الشاملة .

وقدم السيد عبد الصادق الكلاوي ، مستصيف الإجتماع ، ورئيس المجلس الأعلى للحسابات في المغرب كلمة ترحيبية أيضا قال فيها إن عقد الاجتماع يأتي في وقت تحدث فيه الكثير من التغييرات في القطاع العام المغربي ترافقها توقعات لمهام ومسؤوليات جديدة للمجلس الأعلى للحسابات، بما في ذلك إنشاء قاعدة دستورية للرقابة المالية وتأسيس هيئات رقابية إقليمية.

وعبر السيد الكلاوي عن تقديره لجميع المشاركين ، وللأمانة العامة للأربوساي ، ولموظفيه للدور التنظيمي الذين يقومون به .وكان من بين المتحدثين في الجلسة الافتتاحية أيضا رؤساء الأجهزة العليا لرقابة لكل من الجهاز الأعلى للرقابة المصري (السيد محمد جودت احمد الملط ، الرئيس السابق للمجلس التنفيذي للاربوساي) ، وتونس (السيد محمد رؤوف النجار) ، الذي يشغل أيضا منصب الأمين العام للاربوساي. وقد ابرزوا في كلماتهم التحديات الإقليمية والعالمية والتي تتطلب من الدول وأجهزتهم العليا للرقابة العمل المشترك ، وأشاروا إلى العديد من الإنجازات والفرص التعاونية التي توفرها المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأربوساي) .

ثلاثة موضوعات فنية تتناول اهتمامات وقضايا مشتركة

الموضوع ١ : رقابة الأداء على خدمات القطاع العام

وقد أدير هذا الموضوع من قبل الاردن ، باعتباره المقرر، ودولة الامارات العربية المتحدة باعتبارها الرئيس . وقد ابتدأت الجلسة بفكرة عامة حول الأوراق القطرية، والتي ركزت في معظمها حول حقيقة أنه يوجد هنالك مدى واسعا من الخبرة بين الأجهزة العليا للرقابة الإقليمية في مجال رقابة الأداء التي تعتبر الأولوية الرئيسة في التطلعات المستقبلية للأجهزة العليا للرقابة. وفي حين أن هنالك بعض الخطوات التي تمت في مجال إجراء أعمال رقابة الأداء للاقتصاد والفعالية ، إلا أن الوفود أشارت إلى أن أعمال رقابة الفعالية لا تزال تشكل تحديا بالنسبة لهم ، وكان هذا الأمر مجالا لمناقشات مفتوحة وفعالة فيما بعد . وبالتأكيد على أن أعمال رقابة الفعالية تلعب دورا هاما في تحسين أداء الخدمات العامة ، فقد قدمت الوفود بعض التوصيات الكفيلة بتحسين دورهم، ومن ضمن تلك التوصيات : الحصول على الصلاحية التشريعية لممارسة أعمال رقابة الأداء ، والحصول على الاستقلالية عن الحكومة ، وتأمين الموارد المالية الكافية، وتدريب الموظفين التدريب الجيد الذي يمكنهم من القيام بأعمال رقابة الأداء بكفاءة .

وأشارت الوفود كذلك إلى أهمية وجود وحدات الرقابة الداخلية القوية داخل الدوائر والوزارات الحكومية ، ممن تتمتع أيضا بقدرات في مجال تنفيذ رقابة الأداء . وفي الوقت ذاته فقد تحدد في الإجتماع عدد من الصعوبات في مجال تنفيذ رقابة الأداء مثل : قلة البيانات والمعلومات البرامجية الجيدة داخل الهيئات ، وصعوبة الحصول على المعلومات ، والافتقار إلى المعايير الواضحة التي بناء عليها يتم تقييم البرامج .

وفود ومراقبون يجتمعون لالتقاط صورة جماعية رسمية أمام ضريح الملك محمد الخامس في مسجد الحسن في الرباط

وقد عرض أحد الأجهزة العليا للرقابة تجربته في مجال إدخال وإجراء أعمال رقابة الأداء على مدار خمسة وعشرين سنة مضت ، وأشار إلى الفوائد التي حققتها تلك الممارسات في المساعدة في : تطوير علاقات التعاون مع الهيئات الخاضعة للرقابة ، ومساعدة الهيئات الخاضعة للرقابة على تأسيس وحدات رقابة داخلية قوية ، وتشكيل فرق عمل متعددة الاختصاصات ضمن الجهاز الأعلى للرقابة لإعداد الخطط وممارسة أعمال رقابة الأداء ، وإعداد التقارير بشأن أعمال رقابة الأداء وتقديمها إلى البرلمان مباشرة . وقد اتفقت الوفود بالإجماع على ضرورة دعم التبادل المخلص والمستمر للآراء والخبرات ، ليس فقط ضمن المنطقة ولكن ضمن الأجهزة العليا للرقابة في جميع أنحاء العالم .

مسؤولو الأربوساي يجلسون على الطاولة الرئيسة خلال حفل الإفتتاح ، السيد النجار، الأمين العام ، والسيد الملط ، رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات ، مصر ، والسيد اليوسفي ، رئيس وزراء المغرب ، والسيد بولفيق مستشار ملك المغرب ، والسيد الكلاوي رئيس المجلس الأعلى للحسابات ، المغرب ، والسيد حتيت رئيس ديوان المحاسبة في لبنان

الموضوع ٢ : الرقابة على الشركات المملوكة من قبل الحكومة

تركز الموضوع الثاني حول القضايا المتعلقة بالرقابة على الهيئات المملوكة من قبل الدولة والهيئات الأخرى غير الحكومية ، وقد أديرت من قبل مصر كمقرر ، والكويت كرئيس . وقد استهلت مصر الجلسة بعرض موجز للنقاط الرئيسة التي اشتملت عليها الورقة .

أحد أعضاء الوفد الليبي (إلى اليسار) يدون نقاطا خلال مناقشة الموضوع، والى جانبه يجلس أعضاء من ليبيا والغرب

وبعرض أمثلة مشابهة للمشاكل التي حددت خلال مناقشات الموضوع ١ مثل صعوبة الحصول على الوثائق ، وضعف الهيكلة التنظيمية المترافق بضعف أو عدم توفر لآليات المساءلة لدى الهيئات ، فقد أشار أحد أعضاء الوفود إلى أن المدققين في بلده لا يجدون في بعض الأحيان أية هيكلة تنظيمية في الهيئات الخاضعة للرقابة ، وفي بعض الأحيان فإن التشريعات التي تحكم عمل مثل تلك الهيئات تكون " شفوية وغير مكتوبة" . وقد اتفقت الوفود على أن للأجهزة العليا للرقابة دور تلعبه في إتخاذ إجراءات بشأن المساءلة في هذا الجانب وأكدت الحاجة إلى (١) دراسة طبيعة الهيئة بما في ذلك نوع وحجم المساعدات الحكومية التي تتلقاها الهيئة (٢) توثيق أهداف الهيئة كوسيلة لإيجاد معايير للرقابة .

تضمن البرنامج التاريخي الثقافي زيارة إلى مسجد الحسن التي قادها السيد بن منصور، مؤلف التاريخ الملكي (الثاني من اليمين)

وبما أن مثل تلك الهيئات تختلف في طبيعتها عن الدوائر الوزارات الحكومية ، فلا بد للأجهزة العليا للرقابة من التدرب للتعرف على هياكلها وأشكال المساعدة التي تتلقاها . وبالإضافة إلى ذلك ، فقد ركزت الوفود، كلما كان هنالك مجال ذلك، على الحاجة إلى قواعد وتشريعات واضحة وموثقة بشكل جيد تحكم هيكلة وعمل تلك الهيئات غير الحكومية . وفي بعض الأحيان قد يحتاج مثل هذا الأمر إلى تعديل التشريع الموجود أو إيجاد تشريع جديد . وأخيرا فقد تم التوصل إلى أن مثل تلك الأعمال الرقابية لا تحتاج بالضرورة إلى التنفيذ كل سنة بل ربما كل ثلاث أو خمس سنوات فقط ، خاصة بالنسبة للهيئة ذات النشاط المحدود .

الموضوع ٣ : الأجهزة العليا للرقابة لكل من المملكة العربية السعودية (كمقرر) ، ومصر (كرئيس) كانا المسؤولان عن هذا الموضوع ، الذي يعتبر ذو أهمية خاصة بالنسبة لجميع الأجهزة العليا للرقابة . وقد أكدت الوفود مرة أخرى على ان قضية تكنولوجيا المعلومات بالذات، ربما أكثر من أي من القضايا الأخرى، تشكل تحديات وفرص عظيمة أمام الأجهزة العليا للرقابة. وفي العديد من الدول تجد الأجهزة العليا للرقابة بأنه لا بد لها من متابعة الهيئات الخاضعة لرقابتها في تلك الناحية الذين يتعاملون في العادة مع الأتمتة والتكنولوجيا أكثر من الأجهزة العليا للرقابة نفسها . والى حد ما ، فإن سبب مثل تلك المشكلة يعود في الأصل إلى عدم توفر الإستقلالية والموازنة الكافية والتدريب الملائم للموظفين ، حيث أوصت الوفود بالإجماع بأنه يتعين على الأجهزة العليا في مثل تلك الحالة أن تسعى جاهدة إلى الحصول على الإستقلالية اللازمة . وقد أشار أحد أعضاء الوفود إلى أن هنالك حاجة في بلده وعلى مستوى الحكومة بأكملها إلى توحيد معايير الرقابة وبرامج الحاسوب الأخرى المعدة والمستخدمة من قبل الهيئات الحكومية لتجنب الأنظمة المعقدة والتي شبه التعامل معها بالصعود إلى برج بابل ، وقد أيد أحد أعضاء الوفود هذا الرأي وأضاف اقتراحا لتطبيق الإجراءات المعيارية ، كلما كان ذلك ملائما ، من قبل جميع الهيئات الحكومية لتنفيذ أعمال رقابية ملائمة، كما اقترح أيضا إنشاء موقع

إلكتروني على شبكة الانترنت للاستخدام من قبل أعضاء الاربوساي ، ومثل هذا الموقع سيكون وسيلة مفيدة للأعضاء لتبادل المعلومات والتجارب والخبرات بين بعضهم البعض .

لقد انعكس تنوع مناطق أعضاء الانتوساي في هذه الصورة التي يظهر فيها وفودا من كل من (اليسار إلى اليمين) قطر ، والعراق ، والسودان .

مناقشة واتخاذ القرارات بشأن القضايا التنظيمية للاربوساي

خصصت إحدى الجلسات خلال الإجتماع لإلقاء الكلمات ، والمناقشات ، وإتخاذ القرارات بشأن مدى واسع ومتنوع من القضايا المتعلقة بالمجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الاربوساي) ، والتي كان معظمها متضمن في التقرير السنوي للأمانة العامة ، والذي تم تبنيه بالإجماع . وقد تضمنت القرارات التي اتخذت بشأن التدريب ، الاتفاق على استكمال البرامج التدريبي العلمي الإقليمي المحددة مدته بثلاث سنوات مع تركيز على التعاون مع مبادرة تنمية الانتوساي ، وتركيز أيضا على تدريب الموظفين في بعض النواحي مثل المساعدات الخارجية، والتخاصية، وبرامج المساعدات البيئية والاجتماعية .

وفيما يتعلق بدعم أهداف الإتصال للمنطقة وبالطبع للانتوساي نفسها ، فقد صوتت الوفود بالموافقة على الاستمرار بتوفير خدمات ترجمة "المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية" إلى اللغة العربية ، وتوسيع مشروع المصطلحات العربية –الإنجليزية– الفرنسية ، والبحث عن الطرق الكفيلة بتعزيز الاتصال العادي والإلكتروني بين الأعضاء . وفي مجال الاتصال ، فقد منحت جوائز لأفضل مقال نشر في مجلة الرقابة المالية التي تصدر عن الاربوساي ، وقد منحت الجائزة الأولى لمصر ، والثانية للعراق ، والثالثة لمقال آخر من مصر .

وقد تم انتخاب أعضاء جدد للمجلس التنفيذي للاربوساي لفترة الثلاث سنوات القادمة ، وهم البحرين ، ولبنان ، وليبيا والمملكة العربية السعودية. وتم انتخاب كل من موريتانيا وقطر للانضمام إلى اللجنة المالية /الرقابية. وفيما يتعلق بالأمور المستقبلية ، فقد وافق المجتمعون على دعوة الاردن لاستضافة الاجتماع القادم في عام ٢٠٠٣ ، وتم تحديد بعض الموضوعات المحتملة للمناقشة في الاردن .

وفي حفل الاختتام ، عبر أعضاء الوفود جميعهم عن شكرهم وتقديرهم للمجلس الأعلى للحسابات لدولة المغرب ولرئيسه السيد الكلاوي ولموظفيه على الضيافة والترتيبات الممتازة التي وفروها للاجتماع . كما قال أحد أعضاء الوفود " لقد وفر لنا مستضيفونا المنتدى الذي مكننا من تبادل المناقشات المثمرة التي ستفيدنا عندما نعود إلى بلادنا " .

ولمزيد من المعلومات حول الاجتماع العام السابع وحول الاربوساي فإنه يرجى الإتصال على العنوان التالي :

Secretary General –ARABOSAI , Cour des Compes,25 Avenue de la Liberte, B.P 1002, 1004 Tunis, Tunisia.

لقد وفر الاجتماع فرصا لتنفيذ المزيد من الاعمال التنظيمية للاربوساي . ويبدو في الصورة هنا من اليسار إلى اليمين ثلاثة أعضاء من الأمانة العامة للاربوساي (السيد حسني خميس ، والسيد عبد السلام شعبان ، والسيد صادق بن حازم ، يتحدثون مع السيد ناصر الباز من المجلس الأعلى للحسابات في المغرب

نـــبذه رقابـــية : مجلـــس الـــرقابة والتفتيش لجمهورية كوريا

إعداد مجلس الرقابة والتفتيش الكوري

يعـــود تـــاريخ نظـــام الرقابة والتفتيش الكوري إلى ١,٣٠٠ عام . وخلال فـــترات الحكومـــات المتوارثة ، كان يتم التركيز على اكتشاف التجاوزات التـــي يرتكبها أعضاء الحكومة . وبعد إنشاء الجمهورية الكورية، وتطبيقا لأحكـــام دســـتور عام ١٩٤٨ ، فقد تم الإعلان عن تأسيس مجلس الرقابة كجهـــاز أعلـــى للرقابة تحت قيادة رئيس الجمهورية. وطبقا لأحكام قانون التنظـــيم الحكومي لعام ١٩٤٨ ، فقد تم أيضا إنشاء لجنة للتفتيش تحت قيادة رئـــيس الجمهورية أيضا ، وذلك لمراقبة والتفتيش على الأعمال التي يقوم بهـــا موظفـــو الحكومـــات المركزية والمحلية ، والهيئات المملوكة من قبل الحكومة ، والهيئات الأخرى التي نص عليها القانون .

ونظـــرا للارتباط الوثيق بين عمل مجلس الرقابة ولجنة التفتيش في العديد من الحالات ، فقد نص الدستور المعدل لعام ١٩٦٢ على دمج تلك الهيئتين. وقـــد أنشـــأ مجلـــس الرقابة والتفتيش الحالي بموجب قانون مجلس الرقابة والتفتيش الصادر بتاريخ ٢٠ آذار ، ١٩٦٣.

وفـــي الســـنوات الأخيرة ، أصبح لدى الشعب الكوري توقعات عالية نحو الـــنهوض الإقتصادي ، والمنافسة الوطنية ، والشفافية الحكومية . ولتحقيق ذلـــك فقـــد باتت الحكومة الكورية في حاجة إلى جهود جادة لإعادة هيكلة القطـــاع العام ، والحد من ممارسات الفساد . وضمن هذا التوجه، فقد حدد المجلـــس ثلاثـــة مجـــالات لعملـــياته الرقابـــية : أعمال رقابية تهدف إلى الإصـــلاح، أعمـــال رقابـــة الإنتاجـــية ، وأعمال رقابية مفتوحة . ويتوقع المجلـــس أن تســـهم جهوده في زيادة فعالية إجراءات الإصلاح الحكومي، واستئصـــال الظـــروف التـــي تنمـــي ممارسات الفساد ، وتعزيز الابتكار والســـرعة فـــي مجـــال الخدمـــات العامة ، وتشجيع المشاركة الشعبية في الأعمال الرقابية والحث على الاستجابة لاهتمامات الشعب بشكل عام .

السلطة الرقابية والاستقلالية

لقـــد نصت أحكام الدستور بشكل واضح على مهام ومسؤوليات ، ومرتبة ، وتنظـــيم مجلس الرقابة والتفتيش الكوري . وعلى الرغم من أن الدستور قد نـــص علـــى إنشـــاء مجلـــس الرقابة والتفتيش الكوري تحت قيادة رئيس الجمهوريـــة ، إلا أن المجلس بقي مستقلا فيما يتعلق بتنفيذ مهامه التي نص علـــيها قـــانون مجلس الرقابة والتفتيش . ولضمان استقلالية المجلس ، فإن رئيســـه مـــثله مثل رئيس محكمة العدل ورئيس الوزراء يتم تعيينه من قبل رئيس الجمهورية بموافقة البرلمان .

ولجـــنة المفوضـــين ، هـــي الهيئة العليا لصنع القرار لدى مجلس الرقابة والتفتـــيش الكوري ، وتتألف من سبعة مفوضين بما فيهم الرئيس . والقرار الـــذي تـــتخذه اللجنة بالإجماع، يضمن عدم التضحية بالعدالة تحت ذريعة الفعالـــية والنفعية عندما يقوم المجلس بتنفيذ مهام شبه قضائية ، مثل إصدار أحكام بشأن الغرامات القانونية .

المركز الرئيسي لمجلس الرقابة والتفتيش الكوري

ومرة أخرى، لضمان استقلالية مجلس الرقابة والتفتيش ، فقد تضمن قانون مجلـــس الرقابة والتفتيش نصوصا تبين مراتب المفوضين . وينص القانون علـــى استقلالية المجلس من حيث تعيين وإقالة موظفيه ، ويجب أن تحترم صياغة موازنته إلى أبعد حد ممكن .

المسؤوليات

يتولى المجلس المهام التالية :

- *فحـــص الحســـابات النهائـــية :* يقوم المجلس بفحص الحسابات النهائـــية للدولة، إيرادات ونفقات (الحكومة المركزية)، ويرفع الـــتقارير عـــن نتائج فحوصاته إلى رئيس الجمهورية والمجلس التشريعي الكوري .
- *التدقـــيق :* يقـــوم المجلس بتدقيق حسابات الدولة ، والحكومات الإقليمـــية، والهيـــئات المحلية المستقلة ، والهيئات المملوكة من قـــبل الحكومة لضمان صحة وعدالة الحسابات . ويقوم بإجراء الـــرقابة علـــى الهيـــئات ســـواء كانت تلك الرقابة إلزامية، أو اختيارية (حسب ما يراه مناسبا).
- *التفتيش :* الهدف من التفتيش هو تحسين عمليات ونوعية الخدمة العامة . ويختلف عن التدقيق من حيث انه يتفحص القضايا غير المحاســـبية . ويقـــوم المجلس بالتفتيش على الأعمال المنفذة من قـــبل الحكومـــات المركـــزية والإقليمـــية ، والمحلية ، ومهام موظفـــيهم، وأيـــة جماعة يقومون بأعمال ذات طبيعة عامة هم أيضا عرضة للتفتيش بموجب القانون .

وتقـــوم لجـــنة المفوضـــين بمناقشة نتائج أعمال التدقيق والتفتيش من أجل إصدار الحكم القضائي بشأنها . وإذا كان هنالك تخريب أو ضياع للأصول الحكومـــية فيتم تغريم الشخص المسؤول . وإذا كانت القضية تتعلق بمخالفة للقوانين أو الظلم ، فيطلب من الهيئة المعنية اتخاذ الإجراءات التصحيحية . وإذا ما تبين أن شخصا ما ارتكب سلسلة من الأفعال غير الشرعية ، فيقوم المجلـــس بالطلـــب إلى السلطة الرقابية اتخاذ الإجراءات التأديبية بحق هذا الشـــخص . وإذا مـــا وجد هنالك أية ثغرات أو مشاكل في التشريعات ، أو

التنظـيمات ، أو الممارسـات ، فـيقوم المجلس بالطلب إلى الهيئة المعنية لإتخاذ الإجراءات التصحيحية .

وعـندما لا يكـون من الملائم قيام المجلس بتوجيه الطلبات المذكورة ، أو عندما يرغب مسؤول الهيئة المعنية بمعالجة الأمر بنفسه ، فمن الممكن أن يقـوم المجلـس عندئذ بتقديم التوصيات أو النصائح للوزير المعني ، أو الهيئة الرقابية ، أو مسؤول الهيئة الخاضعة للرقابة .

ومن ضمن المهام الأخرى للمجلس ما يلي :

- *إعـادة الفحص* : إذا ما رأى أي من الجهات المعنية – الهيئات الخاضـعة للـرقابة ، الـوزراء المعنيين ، سلطات التوظيف ، السـلطات التي ترشح للوظائف ، رؤساء الهيئات الرقابية ، أو الأفراد – بأن قرارات المجلس بشأنهم لم تكن شرعية أو عادلة، فيمكـنهم رفـع طلـب إلى المجلس لإعادة الفحص . وقد يقوم المجلـس بإعـادة الفحص بقرار منه إذا ما وجد بأن قراراته لم تكن ملائمة أو عادلة .
- *اتخـاذ قرارات بشأن دعاوى الاستئناف* : وإذا ما قامت الهيئات الخاضـعة لـرقابة المجلـس بالاعتداء على حقوق آخرين أو أضـرت بمصالحهم من خلال إجراءات إدارية غير شرعية أو عادلة ، فمن الممكن أن تقوم الأطراف المتأثرة برفع دعوى من خـلال المجلـس . ويقـوم المجلس بالنظر في الدعوى ويرفع تقريـره بشأن نتائج تحقيقه إلى الأطراف التي رفعت الدعوى ، وإلـى رئـيس الهيـئة ذات العلاقة . ويجب على رئيس الهيئة المعنية اتخاذ الإجراءات المتضمنة في قرارات المجلس .
- *التعبير عن الرأي* : يتعين على الهيئات الحكومية أن تطلب رأي المجلـس عند سن أو تعديل أو إلغاء قوانين تتعلق بالمحاسبة ، وفـي الأمـور المتعلقة بصلاحيات المجلس في الرقابة عليهم ، الـرقابة الداخلـية أو الفحص . ويقوم المجلس بتقديم التفسيرات ضمن صلاحيته عندما يطلب مسؤولو الهيئات الخاضعة لرقابته المشورة بشأن النصوص القانونية المحاسبية .
- *تلقـي الاستطلاعات والاعتراضات المدنية* : يوجد لدى المجلس مركز استقبال ، وبريد سريع مجاني لتلقي رسائل الاستطلاعات والاعتراضات من الجمهور . ويمكن إرسال التأكيدات أيضا من خلال الفاكس أو الانترنت . إن مثل تلك الترتيبات الملائمة من الممكـن أن تحمـي حقوق ومصالح الشعب وتوفر طرقا سهلة للاتصـال بـالمجلس . ويقـوم المجلس بالتحقيق بالاستطلاعات والاعتراضـات ويقوم إما بتسويتها أو إحالتها إلى الهيئات ذات العلاقة أو الهيئات الرقابية .

التنظيم

يـتألف مجلـس الـرقابة والتفتـيش الكوري من لجنة المفوضين ، والسكرتارية ، ومديرية التدريب. وتتألف لجنة المفوضين من الرئيس وستة مفوضين . ولجنة المفوضين هي الهيئة العليا لاتخاذ القرار في المجلـس . ويتم تعيين المفوضين من قبل رئيس الجمهورية بناء على توصـية مـن رئـيس المجلس. وتستمر خدمتهم لمدة أربع سنوات ، ويمكـن إعـادة تعيـنهم لمرة واحدة فقط . والسكرتارية هي الذراع التشـغيلي لرئـيس المجلس ويرأسها أمين عام . ويأتي بعده مباشرة النائـب الأول والنائـب الثاني للأمين العام ، والمدير العام للتخطيط والإدارة ، ومديـر التدريـب . ويقوم نائبي الأمين العام بإدارة سبعة مكاتـب رقابية ، ومجموعتين رقابيتين خاصتين – المجموعة الرئيسة للرقابة على البرامج الحكومية، ومجموعة الرقابة البيئية الثقافية .

وفـي نيسان ١٩٩٣، تم تشكيل لجنة لمكافحة الفساد كهيئة استشارية لرئـيس مجلس الرقابة والتفتيش الكوري . وقد شكلت اللجنة من ٢٠ مواطـنا يمـثلون مخـتلف قطاعات الدولة ، ليقوموا بمساعدة رئيس المجلـس بتوفـير الإرشـادات والتوصيات المتعلقة بمكافحة الفساد .

التدريب

يسـعى المجلـس باسـتمرار إلى تحسين مهارات موظفيه من خلال التدريـب المستمر . وقد ساعدته مديريه التدريب على تعزيز جهوده الرامية إلى توفير البرامج التدريبية التي تساعد في مضاعفة الإنتاجية والفعالية .

وتوفر مديرية التدريب البرامج التدريبية لموظفي المجلس ، والمدققين الداخليـين ، وموظفـي المحاسـبة . وتركـز البرامج على مساعدة الخريجيـن على تطوير أنفسهم بأنفسهم ، واكتساب معارف ومهارات رقابـية جديدة . وفي كل سنة توفر مديرية التدريب ما يقرب من ٥٠ دورة تدريبية لحوالي ٧٠٠٠ مدقق ومحاسب .

وبالإضـافة إلى برنامجه التدريبي المحلي ، يوفر المجلس العديد من الفـرص التدريبـية لموظفـيه فـي المراكز التدريبية المتخصصة ، والمؤسسـات المحاسـبية أو الأكاديمـية داخـل الدولة وخارجها . والـندوات والبرامج التدريبية التي تنظمها المجموعة العربية للأجهزة العلـيا للرقابة توفر أيضا المنتدى الذي يتمكن المدققون من خلاله من تبادل الخبرات الرقابية واكتساب المهارات الرقابية الجديدة التي تزيد من قدراتهم .

الأنشطة الدولية

تطبيقا للشعار الذي رفعته الانتوساي بأن تبادل الخبرات يفيد الجميع ، فقـد قـام المجلـس بتقوية علاقاته الدولية المتعلقة بتبادل الموظفين والمعلومـات . وبصـفته عضـوا فعـالا في مجموعتي الانتوساي والأسوسـاي فقـد تمكن المجلس من إرساء علاقات ثنائية وثيقة مع العديـد من الأجهزة العليا للرقابة . ويقوم أيضا بتبادل المعلومات مع الهيئات التي تقوم بمكافحة الفساد في جميع أنحاء العالم .

وبعـد الدخول في عضوية مجموعة الانتوساي في عام ١٩٦٥، عمل المجلـس كمدقـق للمجموعة من عام ١٩٩٢ إلى ١٩٩٥ ، وهو الآن عضـو فـي لجـنة الدين العام ، ومجموعة العمل الخاصة بالرقابة البيئـية. وفـي عـام ١٩٩٨ ، عيـن كنائـب رئيس أول لمجموعة الانتوسـاي ومستضيفا لمؤتمر الانتوساي السابع عشر ، الذي سيعقد في سيؤول العاصمة الكورية ، خلال الفترة من ٢١-٢٧ تشرين أول ٢٠٠١.

وقـد شارك المجلس بفعالية أيضا في مجال تبادل المعلومات وتعزيز الصـداقة علـى المسـتوى الإقليمي . وله مقعد في المجلس التنفيذي للاسوسـاي مـنذ قـيام المجموعـة في عام ١٩٧٩ . وقد استضاف المجلس الاجتماع الثاني للاسوساي في عام ١٩٨٢ في سيؤول وعمل كرئـيس لمـدة ثـلاث سنوات متتالية . وقد أكد المجلس على أهمية

التدريب وتبادل المعلومات ضمن منطقة الأسوساي ، وضاعف جهوده لتلبية الاحتياجات التدريبية من خلال عقد الدورات التدريبية لمدققي أعضاء مجموعة الاسوساي كل ثلاث أو أربع سنوات .

وباعتباره المستضيف للمؤتمر السابع عشر للانتوساي ، وهو الاجتماع الأول الذي يعقد في القرن الحادي والعشرين ، فقد بذل المجلس كل ما في وسعه من أجل تحقيق نجاح كبير للمؤتمر . وكان المجلس قد استضاف في وقت سابق اجتماع المجلس التنفيذي السابع والأربعين للانتوساي وذلك في شهر أيار ٢٠٠٠ ، والذي حضره ٧٤ وفدا يمثلون ٢٤ دولة . وقد استخدم المجلس اجتماع المجلس التنفيذي كوسيلة لاختبار استعداداته للمؤتمر السابع عشر للانتوساي . وقد أشاد معظم المشاركين في اجتماع المجلس التنفيذي بالمستوى العالي للاستعدادات ، خاصة في مجال التوثيق ، والتفسير ، ومساعدة الضيوف . وقد قام المجلس بمراجعة نتائج اجتماع المجلس التنفيذي لتوفير استعداد أفضل للمؤتمر هذا الخريف .

وقام المجلس أيضا بإنشاء موقع إلكتروني على شبكة الانترنت، خاص باجتماع المجلس التنفيذي ومؤتمر الانتوساي السابع عشر على العنوان التالي: (www.koreasai.go.kr) وقد بدأ هذا الموقع يعمل اعتبارا من شهر شباط ٢٠٠٠ في لغات الانتوساي الخمسة . ويعرض الموقع خدمات التسجيل المباشر التي تمكن بعض المشاركين في الاجتماع التنفيذي من التسجيل المباشر من خلالها . ويؤكد المجلس بأن الموقع الإلكتروني يعمل بشكل فعال لخدمة كل من المشاركين ولمستضيف اجتماع المجلس التنفيذي . ويأمل المجلس أن يساعد الموقع الإلكتروني للمؤتمر السابع عشر ، وكذلك النسخة المعدلة للموقع الإلكتروني لاجتماع المجلس التنفيذي، الأجهزة الأعضاء في الحصول على المعلومات الضرورية والتسجيل للمؤتمر بأقل قدر من المال والوقت والجهد .

ولمزيد من المعلومات يرجى الإتصال على العنوان التالي :

International Cooperation Division , the Board of Audit and Inspection , 2523 Samchung-dong, Chongro- ku, Seoul 110-706, Korea. E-mail: koreasai.go.kr.

تقارير منشورة

قام مجلس الرقابة الياباني مؤخرا بإصدار عدد جديد من " **مجلة الرقابة الحكومية** " (**المجلد رقم ٨**) . وفي هذا العدد قدمت المجلة خمسة مقالات مختارة كتبت بأقلام باحثين أكاديميين وموظفين من مجلس الرقابة . والمقالات الخمسة كانت تحت عناوين (١) التوجه نحو الرقابة على الأعمال التجارية (٢) تطبيق تقييم الأداء الإداري ، (٣) ثورة محاسبية في سابورو ويوسوكي سيتي (٤) رقابة الأداء من منظور العدالة (٥) مشاكل ونجاحات بشأن إصلاح نظام المحاسبة للحكومة المركزية . وللحصول على نسخة من مجلة الرقابة الحكومية، المجلد الثامن **باللغة الانجليزية**، يرجى الإتصال على العنوان التالي :

Research and Study Division, Board of Audit ,3-2-1 Kasumigaseki, Chiyoda-ku, Tokyo 100-8941, Japan (fax++81-3-3581-8877) .

*****

أصدرت محكمة الحسابات الرومانية (عدد ٢/٢٠٠٠ من الدورية التي تصدر عنها بعنوان " **مجلة الرقابة المالية** " ، والموضوعات التي تناولها هذا العدد تتعلق بأنشطة معينة لمحكمة الحسابات ، ومحاورات ، وقضايا تشريعية ، بالإضافة إلى استعراض لأنشطة الاجتماعات الدولية التي حضرها ممثلون عن محكمة الرقابة خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٠ . واشتملت أيضا على ملخصات للمقالات باللغتين الإنجليزية والفرنسية، ويمكن الحصول على نسخ من المجلة من خلال الاتصال على العنوان التالي :

Romanian Court of Accounts at 22-24 Lev Tolstoi Street 71289 Sector 1 , Bucharest, Romania (tel++00401-230-13-77, or fax++00401-230-13-64) .

*****

قد يرغب قراء المجلة في استعراض نشرة "**ممارسة السلطة الحكومية : ممارسة السلطة المؤسسية في القطاع العام لماذا وكيف ؟**" ، والتي أعدت من قبل مديرية السياسات الرقابية لوزارة المالية في هولندا ، وذلك بهدف تفحص وسائل الحماية اللازمة لتحقيق أهداف السياسة . والقاعدة لممارسة السلطة الجيدة من منظور المسؤولية الوزارية ، هو وجود وسائل الحماية اللازمة التي تمكن الوزير من تحمل المسؤولية الوزارية .

وتعرض هذه الورقة أداة لمراجعة وتحليل هياكل ممارسة السلطة في القطاع العام ، ومن الممكن أيضا أن تكون مفيدة في كل ناحية من نواحي السياسة بما في ذلك، التعليم ،والرياضة ، والأعمال الخيرية ، والزراعة والسجون ، والضرائب ، والرعاية الطبية ، وللحصول على نسخ من النشرة يرجى الإتصال على العنوان التالي :

Ministry of Finance Government Audit Policy Directorate (DAR) P.O.Box 20201 2500 EE The Hague, The Netherlands (tel++31-70342-75-42, or fax ++3170-342-7915) .

*****

أصدر مكتب الرقابة الوطني الاسترالي (ANAO) دليلا بشأن " **افضل الممارسات** " ، كجزء من منهجه الرقابي المدمج الذي يتضمن توفير خدمات توفير المعلومات لعملاء الرقابة . ومنذ عام ١٩٩٦، وسلسلة "**دليل افضل الممارسات**" تتعامل مع الجوانب الرئيسة للهياكل الرقابية للهيئات ، والتي تعتبر الجانب المكمل لممارسة السلطة المؤسسية الجيدة . وقد تناول أحد الإصدارات الحديثة موضوع إدارة العقود ضمن إطار عمل المخاطر ، وخاصة القضايا المتعلقة بإدارة العقود اليومية . وكان التركيز الأساسي على إحراز النتائج المطلوبة ومردود القيمة النقدية . وقد تناول دليل أفضل الممارسات عدد من الموضوعات الأخرى مثل ، إدارة المعونات ، إدارة النقد ، الاستغناء عن الموظفين ، وغيرها من قضايا القوى العاملة ، ومبادىء الأداء . وللحصول على نسخ من الدليل يرجى الإتصال على العنوان التالي :

The Publication Manager, Australian National Audit Office , GPO Box 707, Canbarra ACT 2601 Australia, (tel++02-6203-7500, or fax++02-6273-5355) www.anao.gov.au.

*****

أصدرت منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD) كتابا جديدا حول " **ممارسة السلطة في القرن الحادي والعشرين** " . إن نمو اندماج الأسواق ، والتطورات التكنولوجية السريعة ، وتزايد نمو المعلومات حول الأنشطة البشرية، كلها مؤشرات لتعقيدات تحدث في العالم . وسوف يحتاج الأمر إلى أشكال جديدة لممارسة السلطة على مر العقود القليلة القادمة تتضمن مجموعة أوسع من المسؤولين النشطين . كما أن الهياكل التنظيمية والرقابية التقليدية سوف تتحرك لتفتح المجال أكثر فأكثر أمام انتشار أوسع للمهام ولاتخاذ القرار الذي يعتمد على مواهب التجديد والابتكار والمرونة للأفراد والجماعات . وقد استعرض هذا الكتاب بعض الفرص والمخاطر التي يتعين على متخذي القرار التعامل معها خلال السنوات القادمة ، وبين ما يجب عمله لتحسين قدرات المجتمع في إدارة مستقبله بمرونة أفضل ومشاركة أوسع لمواطنيه . وللحصول على نسخ من النشرة يرجى الإتصال على العنوان التالي : OECD , 2 rue Andre Pascal , 75775 Paris Cedex 16, France.

موفـدو مؤتمـر الانكوسـاي السـابع ، المنعقد في سيؤول ، كوريا ، خلال الفترة من ٢١-٢٧ تشرين أول ٢٠٠١ سيتمكنون من الحصول على معلومـات كاملة بشأن المؤتمر بما في ذلك ، أوراق الموضوعات ، جداول الأعمال ، ونماذج التسجيل ، وذلك عن طريق الموقع الإلكتروني السهل الإستخدام الذي أعد من قبل مجلس الرقابة والتفتيش الكوري على العنوان التالي www.koreasai.go.kr

اجتماع مجموعة عمل الإنتوساي بشأن الرقابة على أعمال التخاصية يعقد في بودابست

الموافقة على إرشادات جديدة

عقد الاجتماع الثامن لمجموعة العمل بشأن الرقابة على التخاصية في بودابسـت ، هـنغاريا خـلال الفترة من ١١-١٢ حزيران ٢٠٠١، مستضافا من قبل الدكتور آرباد كوفاكس ، رئيس مكتب رقابة الدولة الهنغاري . وتحدث السير جون بيرن ، المدقق والمراقب العام للملكة المـتحدة ، رئـيس مجوعة العمل في الاجتماع قائلا بأن حقيقة تواجد ٢٤ جهـازا أعلـى فـي الإجـتماع يبرهـن على الاهتمام المتزايد والمتواصـل فـي موضوع التخاصية وأبعادها المختلفة بين أعضاء الانتوسـاي ومجموعاتهـا الإقليمـية . وأشار إلى انه خلال مؤتمر الانكوسـاي السادس عشر المنعقد عام ١٩٩٨، طلب إلى المجموعة مـتابعة فعالـية الإرشادات المتعلقة بـ أفضل الممارسات في الرقابة على التخاصية ، التي تم تبنيها مؤخرا ، لتسهيل تبادل المعلومات بين الأجهـزة العلـيا للـرقابة بشأن أعمال التخاصية والأعمال الرقابية المتعلقة بها ، وإعداد دليل رقابي جديد .

ومـنذ عام ١٩٩٨، والدراسات تبين بأن الممارسين والأجهزة العليا للرقابة جميعهم يجدون فائدة في الارشادات المتعلقة بالتخاصية عند تنفيذهم لأعمال التخاصـية والأعمال الرقابية المتعلقة بها . وفي اجتماع بودابست توصلت المجموعـة إلى اتفاق بشأن مجموعتين أخريين من الإرشادات حول الرقابة على التنظيم الإقتصادي ، والتمويل العام /الخاص والامتيازات .

وقـد بينـت الإرشادات بشأن " أفضل الممارسات في الرقابة على التنظيم الإقتصادي " بأن التنظيم يستخدم بشكل واسع كوسيلة لفحص قوة الموردين المحتكريـن للمرافق العامة الحيوية ، وأن المنظمين يواجهون مهمة صعبة في متابعة قضاياهم والتي قد تشمل بالتحديد الموازنة بين مصالح المستهلك ومصالح المورد. وقد حددت الإرشادات بشأن أفضل الممارسات في الرقابة علـى التمويل العام /الخاص والامتيازات كل من أوجه التشابه والإختلاف بين أسلوب التخاصية وأسلوب والتمويل الخاص أو الإمتيازات. وتحت أي من الأسلوبين ، فقد توقفت الدولة عن تنفيذ أنشطة ربما كان ينظر إليها في السـابق على أنها من مسؤوليات الحكومة فقط . وبالنسبة للبيع الكامل الذي يـتم مـن خلال تمويل خاص أو شكل من أشكال الإمتيازات ، فإن الدولة يـبقى لهـا قـدر مـن المسـؤولية بالنسبة للخدمات الموفرة . وقد حددت الإرشـادات القضـايا التي تحتاج إلى معالجة إذا ما أريد لتلك الترتيبات أن توفر فائدة لجميع الأطراف .

أعضاء لجنة الرقابة على التخاصية يأخذون استراحة من مداولاتهم في بودابست للتقاط هذه الصورة التذكارية

وقد تم إعداد تلك المجموعتين الجديدتين من الإرشادات بالرجوع إلى دراسات الحالة ، والإستفادة من الخبرات الرقابية للعديد من الأجهزة العليا للرقابة ، وقد لاقت تلك الإرشادات ردود فعل جيدة عندما تم توزيعها من خلال مسودة إلى جميع أعضاء الانتوساي في شهر تشرين أول ٢٠٠٠ للتعليق عليها . وقد وافقت المجموعة على رفع المسودة إلى مؤتمر الانكوساي السابع عشر ليتم تبنيها من قبل المؤتمر .

وقد أنتجت المجموعة حتى الآن ثلاث مجموعات من الإرشادات تعالج ثلاث نواح رئيسة في مجال التخاصية وهي عملية البيع نفسها ، نظام التوريد ، والتفاوض وإدارة العقود مع القطاع الخاص بشأن توفير الخدمات العامة . ولا بد من متابعة مدى فائدة تلك الإرشادات ، وتدعيمها بإرشادات أخرى إذا ما تطلب الأمر ذلك ، فقد تطلب على سبيل المثال للقضايا الرقابية التي تنشأ عندما تكون الحكومة المساهم الأصغر ، وعند فحص خيارات التنظيم، وعند التعامل مع تطورات جديدة في مجال الشراكة .

وفي ضوء ذلك ، فإن المجموعة ستعكف على تركيز جهودها خلال الفترة المؤدية إلى مؤتمر الانكوساي الثامن عشر المنوي عقده في بودابست خلال عام ٢٠٠٤ ، نحو متابعة مدى فعالية الإرشادات المتبناة من قبل الانتوساي، وإعداد دليل رقابي مستقبلي يدعم تلك الإرشادات ، والاستمرار في تسهيل تبادل المعلومات بين الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء .

ولمزيد من التفصيلات ، يرجى زيارة موقع المجموعة على شبكة الانترنت على العنوان التالي :www.nao.gov.uk/intosai/wgap/home.htm حيث توجد جميع وثائق، ودراسات الحالة، والارشادات التي تنتجها مجموعة العمل ، مع توفر التفضيلات المتعلقة بعملية الإتصال .

لجنة معايير الرقابة الداخلية تجتمع في ميامي

على هامش اجتماعات المؤتمر الدولي حول الإدارة الحكومية المنعقد في مدينة ميامي ، عقدت لجنة معايير الرقابة الداخلية اجتماع لها في ٥ نيسان ٢٠٠١. وقد أدار الدكتور آرباد كوفاكس (هنغاريا) رئيس اللجنة، جلسات الإجتماع الذي استضيف من قبل السيد وكر (الولايات المتحدة الأمريكية). وقد حضر الاجتماع الأجهزة العليا للرقابة لكل من استراليا ، باهاماس ، بلجيكا ، جمهورية الشيك ، السلفادور ، هولندا ، عمان ، وتانزانيا. وشارك في الاجتماع أيضا مراقبون من بنك التنمية الأمريكي، والتجمع الدولي للادارة المالية الحكومية ، ووكالة الولايات المتحدة للإنماء الدولي، والبنك الدولي .

وقد ناقش الدكتور كوفاكس نتائج المؤتمر الدولي الثاني حول الرقابة الداخلية والذي استقطب مشاركين من خمسين دول ، خلال شهر أيار، ٢٠٠٠ واستعرض التقرير الذي ينوي تقديمه خلال مؤتمر الانكوساي القادم، والمتعلق بأنشطة اللجنة . وقد قدم أعضاء اللجنة معلومات إضافية حول التقارير ، وناقشوا العضوية المستقبلية للجنة ، وخطط عمل اللجنة .

وقدم السيد وكر مسودة كتيب يناقش دور المدراء في ايجاد والمحافظة على أنظمة الرقابة الداخلية . وتم توزيع الكتيب الذي اعد باللغة الانجليزية على جميع أعضاء اللجنة، وقد تطوع أعضاء اللجنة بترجمة الكتيب إلى اللغات الرسمية الأخرى للانتوساي وهم (بلجيكا –الفرنسية، كوستاريكا–الاسبانية، عمان /البنك الدولي– العربية، النمسا– الالمانية) . وسوف يتم توزيع المسودة المترجمة على جميع أعضاء الانتوساي للتعليق عليها ، وسيرفع المنتج النهائي إلى مؤتمر سيؤول في شهر تشرين الأول .

الرقابة البيئية تتقدم إلى الأمام نحو مؤتمر الانكوساي السابع عشر ، سيؤول، ٢٠٠١

تبنت مجموعة الانتوساي حول الرقابة على البيئة العديد من الأنشطة منذ نشأتها في عام ١٩٩٢، ووفرت العديد من المنتجات المختلفة من الوثائق إلى الكتيبات إلى الفيديو إلى الشريط المضغوط إلى الموقع على شبكة الانترنت . وكان من أهم أنشطة مجموعة العمل هو استقطاب مشاركة أوسع لمجموعات العمل الإقليمية ، والاستمرار في إعداد الإرشادات . وفي مؤتمر الانكوساي في كوريا ، ستقوم رئيسة مجموعة العمل ورئيسة محكمة الرقابة الهولندية السيدة ساسكيا ج ستوفلنغ ، بتقديم ورقة تستعرض فيها أنشطة مجموعة العمل ، والتطورات التي تمت في تلك الناحية . وسوف تعرض هذه الورقة الإنجازات التي تحققت ، والمنتجات التي أعدتها مجموعة العمل بين عام ١٩٩٩و عام ٢٠٠١. وبقيامها بتلك الأنشطة فقد اعتمدت مجموعة العمل على نتائج الاستبانة التي أعدتها المجموعة ووزعتها بين أعضاء الانتوساي خلال العام الماضي .

إنجازات مجموعة العمل بين عام ١٩٩٩-٢٠٠١

تشكيل مجموعات عمل إقليمية

كما ذكر ، فإن النشاط الأهم لمجموعة العمل بين عام ١٩٩٩و٢٠٠١ كان استقطاب مشاركة أوسع لمناطق الانتوساي . وقد قوبلت استراتيجية مجموعة العمل بالحماس والتشجيع من قبل جميع الأطراف . وبنهاية عام ٢٠٠٠ تمكنت مناطق الانتوساي ، ومجموعة الافروساي ، والاربوساي، والأسوساي، واليوروساي ، والسباساي ، والاولاسيفس ، من تشكيل مجموعات عمل للرقابة البيئية لكل واحدة منهم ، أو إيجاد طرق أخرى للتعاون .

وبينت نتائج الاستبيان الثالث بأن الغالبية العظمى من الأجهزة العليا للرقابة المستجيبة تدعم استراتيجية التعاون الإقليمي. وأن ما يقرب من نصف الأجهزة المستجيبة لديها مجموعات عمل إقليمية للرقابة البيئية . وهنالك ٤٠٪ يفكرون في الدخول في عضوية مجموعة عمل إقليمية أو في المشاركة في نشاط أو اكثر على المستوى الإقليمي . كما أن التعاون ضمن المناطق قد أثمر عن عقد العديد من الاجتماعات لمجموعة العمل . وتم أيضا عقد عدد من الدورات التدريبية والندوات لمدققي الرقابة البيئية .

التعاون الدولي ، والرقابة على الاتفاقات البيئية

ومن الأنشطة الهامة لكل من مجموعة عمل الانتوساي ومجموعات العمل الإقليمية، تطوير وتنفيذ أعمال رقابية بتنسيق مشترك بين الأجهزة العليا للرقابة في الرقابة على الاتفاقات البيئية . ولدعم مثل تلك الأعمال الرقابية، قامت مجموعة العمل بإعداد كتيب بعنوان " كيف يمكن للأجهزة العليا للرقابة أن تتعاون في مجال الرقابة على الاتفاقات البيئية ". وقد تم تبني هذا الكتيب من قبل مؤتمر الانكوساي السادس عشر الذي عقد في الارغواي . وخلال الفترة الماضية ، قامت مجموعة العمل حول الرقابة على البيئة بإصدار ملحق لهذا الكتيب: وهو ورقة بعنوان " الرقابة على الإتفاقات البيئية الدولية " .والهدف من هذه الورقة هو تشجيع المزيد من التفكير داخل الأجهزة العليا للرقابة بشأن الرقابة على الإتفاقات البيئية الدولية وتوفير بعض الأدلة أو المعايير بشأن ما هي الاتفاقية التي يفضل اختيارها. ومنذ انعقاد مؤتمر الانكوساي السادس عشر ، تم تنفيذ العديد من أعمال الرقابة على الاتفاقات البيئية . ويتوفر الآن ما يزيد عن ١٦٥ تقرير ضمن البيليوغرافيا على موقعنا الإلكتروني على شبكة الانترنت . ويتم حاليا تنفيذ بعض الأعمال الرقابية بالتعاون بين الأجهزة العليا للرقابة . وهذا يعني بأن العديد من الخبرات العملية أصبحت متوفرة للاستخدام من قبل أجهزة عليا للرقابة أخرى . وتظهر نتائج الاستبيان الثالث حول الرقابة البيئية بأن الإهتمام في التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة في مجال الرقابة البيئية (سواء فيما يتعلق بالإتفاقات البيئية أو موضوعات بيئية أخرى) هو عال جدا . وقد عبر نحو ٨٠٪ من الأجهزة العليا للرقابة المستجيبة عن اهتمامهم في تلك الناحية . ونعتقد بأن ذلك يوفر قاعدة جيدة للأنشطة المستقبلية في المنطقة .

منتجات أخرى

قامت مجموعة العمل بإعداد عدد من المنتجات الأخرى المتعلقة بمجتمع الانتوساي والتي ستكون جاهزة في مؤتمر الانكوساي السابع عشر في كوريا عام ٢٠٠١.

- كتيب حول " دليل بشأن تنفيذ أعمال رقابية على الأنشطة ذات البعد البيئي" . والهدف من هذا الكتيب هو تزويد الأجهزة العليا للرقابة بقاعدة الانطلاق التي من خلالها يستطيعون التوصل إلى منهج ملائم لتنفيذ المسؤوليات المتعلقة بالرقابة البيئية ضمن إطار الصلاحية التشريعية لكل جهاز أعلى للرقابة . وسوف يتم تقديم الكتيب إلى مجموعة الانتوساي ليتم اعتماده كواحد من وثائق الانتوساي في سيؤول .
- وثيقة مجموعة العمل حول " التنمية المستدامة " ، والتي أعدت من اجل تقييم الدور الذي من الممكن أن تلعبه الأجهزة العليا للرقابة في الرقابة على التقدم الذي يتم إحرازه نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة المحددة في الاستراتيجيات الوطنية .
- وثيقة مجموعة العمل حول " محاسبة الموارد الطبيعية " ، والتي أعدت من قبل مجموعة العمل خلال عام ١٩٩٨. وقد اشتملت تلك الدراسة على معلومات بشأن الوضع الحالي للأعمال المتعلقة بمحاسبة الموارد الطبيعية والبدائل المتاحة أمام الأجهزة العليا للرقابة في تلك الناحية .
- وثيقة مجموعة العمل حول " نتائج الاستبيان الثالث حول الرقابة البيئية " . وهذه الورقة هي الأحدث ضمن سلسلة تتعلق بممارسة الرقابة البيئية في الأجهزة العليا للرقابة في جميع أنحاء العالم . وما زالت ورقة المقارنة حول نتائج الاستبيان الثاني في عام ١٩٩٨ متوفرة أيضا .
- موقع الكتروني منظم ومحدث تم إنشاءه على شبكة الانترنت بعنوان جديد هو **www.environmental-auditing.org** . ويحتوي هذا الموقع على معلومات واسعة ومتنوعة من الممكن أن تساعد الأجهزة العليا للرقابة في تخطيط وتنفيذ أعمال الرقابة البيئية . وتحتوي أيضا على ببليوغرافيا تتضمن ما يزيد على ١٢٠٠تقرير حول الرقابة البيئية من الأجهزة العليا للرقابة لمختلف دول العالم .

- شريط فيديو حول " الرقابة الخضراء، تحد عالمي " ، تم إنتاجه من قبل مجموعة العمل وتم عرضه لأول مرة في مؤتمر الانكوساي السادس عشر في الأرغواي . والهدف من هذا الشريط هو تأكيد أهمية الرقابة البيئية وتشجيع الأجهزة العليا للرقابة على تنفيذ مثل هذا النوع من الأعمال الرقابية .
- استمرار تبادل المعلومات باستخدام نشرة الخطوط الخضراء .
- شريط مضغوط يتضمن جميع منتجات مجموعة العمل (ومنتجات أخرى) . وسوف يكون في متناول جميع الوفود في مؤتمر الانكوساي السابع عشر.

أن معظم المنتجات التي ذكرت في هذا المقال هي متوفرة بلغات الانتوساي الرسمية الخمسة . باستثناء الدراسة حول " التنمية المستدامة " ، والورقة حول " الرقابة على الإتفاقات البيئية " ، واللتان تتوفران باللغتين الإنجليزية والإسبانية فقط . ويمكن الحصول على منتجاتنا من خلال موقعنا، ويمكن الحصول عليها كذلك من خلال إرسال طلب إلى سكرتارية مجموعة العمل.

وقد أعلمتنا بعض الأجهزة العليا للرقابة ، بأنه لا يوجد لديها سوى القليل من الإمكانيات في مجال الرقابة البيئية بسبب صلاحياتهم المحدودة في تلك الناحية. وتقوم مجموعة العمل حاليا بإعداد إرشاد حول هذه النقطة وحول الطريقة التي تستطيع الأجهزة العليا للرقابة من خلالها استخدام صلاحياتها في تلك الناحية على سبيل المثال من خلال " تتبع الأموال " . ومسودة الدراسة الأولية للورقة المعدة تحت عنوان " الرقابة البيئية – العمل ضمن صلاحية محدودة " هي متوفرة حاليا على موقعنا ، ونحن ندعو الأجهزة العليا للرقابة إلى تزويدنا بأفكارهم وحلولهم المتعلقة بهذه القضية .

الهيكلة التنظيمية لمجموعة عمل الانتوساي

ليس من الضروري أن يصبح جميع أعضاء مجموعات العمل الإقليمية أعضاء في مجموعة عمل الإنتوساي . ومع ذلك فقد أصبحت مجموعة عمل الانتوساي تنمو بسرعة كبيرة منذ انعقاد مؤتمر الانكوساي في الأرغواي . وحتى هذه اللحظة هنالك ٣٥ جهازا أعلى للرقابة أعضاء في المجموعة. وهذا الحجم الكبير لمجموعة عمل الانتوساي ومجموعات العمل الناشئة ، جعل من الضروري لمجموعة عمل الانتوساي التفكير بشأن إعداد هيكلة جديدة للفترة القادمة .

ومنذ نشأتها ، استمرت محكمة الرقابة الهولندية الرئيس لمجموعة العمل . وخلال الفترة القادمة سيتم نقل الرئاسة إلى كندا . وسوف يتم مناقشة مثل تلك الموضوعات وكذلك الأفكار المتعلقة بخطة العمل الجديدة خلال الاجتماع القادم لمجموعة العمل في أتوا ، كندا ، خلال شهر أيلول ٢٠٠١.

معلومات اخرى

لمزيد من المعلومات ، يرجى زيارة موقعنا على العنوان التالي :
www.environmental -auditing .org .

أو الإتصال بسكرتارية مجموعة عمل الانتوساي في محكمة الرقابة الهولندية على العنوان التالي :

The Netherlands Court of Audit : P.O. Box 20015 , 2500 EA The Hague, The Netherlands, Tel : ## 31 70 3424392 (Mrs. Bernadette Schomaker) or ## 31 70 3424292 (Mr.Peter van Roozendaal) Fax: ## 31 70 3424406: E-mail: environmental .auditing @ rekenkamer.nl.

البرنامج الزمني لأحداث الانتوساي لعام ٢٠٠١

تموز

آب

مؤتمر الاولاسيفس

بنما

٢٠-٢٤ آب

ايلول

اجتماع المجلس التنفيذي للافروساي في ليبيا

(لم يحدد التاريخ بعد)

اجتماع لجنة الرقابة البيئية

اوتوا ، كندا

٢٣-٢٦ أيلول

اجتماع المجلس التنفيذي للانتوساي

الكويت

٢٩ ايلول- ٣ تشرين أول

تشرين أول

مؤتمر الانكوساي السابع عشر

سيؤول،كوريا

٢١-٢٧ تشرين ثاني

تشرين ثاني

كانون أول

ملحوظة رئيس التحرير : يتم نشر هذا البرنامج الزمني لدعم استراتيجية الاتصالات للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وكطريقة لمساعدة أعضاء المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على تخطيط وتنسيق جداول مواعيدهم ، وسوف تتضمن المقالات المنتظمة للمجلة الأحداث الدولية الواسعة المجال للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والأحداث الإقليمية الواسعة المجال مثل المؤتمرات والجمعيات العمومية ، واجتماعات المجلس التنفيذي ، ولا يمكن بسبب المكان المحدود إدخال الدورات التدريبية الكثيرة والاجتماعات المهنية الأخرى التي تقدمها الأقاليم، وللحصول على معلومات إضافية ، اتصل بالأمانة العامة لكل مجموعة عمل إقليمية .